

## عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ مَنْظُومَةِ «رَوْضَةِ الْفُهْمِ فِي نَظْمِ نَقَايَةِ الْعُلُومِ» لِشِهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَقِّ السُّنْبَاتِيِّ (دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ)

عَادِلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرِيِّ<sup>(1)</sup>

جامعة الملك خالد

(قدم للنشر في 20/03/1447هـ؛ وقبل للنشر في 06/05/1447هـ)

المستخلص: يتناول هذا البحث تحقيقاً ودراسةً لقسم علوم الحديث من منظومة «روضة الفهم في نظم نقاية العلوم» للعالم الجليل شهاب الدين أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي المصري، (995هـ تقريباً)، وهي نظمٌ للنخس الإمام جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) «نقاية العلوم»، الذي يعدُّ مختصراً جامعاً لأربعة عشر علماً. واتَّسمت منظومة السنباطي بإضافة أربعة علومٍ أُخرى، هي: (الحساب، العروض، القوافي، المنطق)، ليصبح بذلك موسوعةً شعريةً شاملةً تُغطي ثمانية عشر علماً في أكثر من (1500) بيت، خُصَّصَ منها (79) بيتاً لعلوم الحديث. اعتمد البحث على منهجية تحقيق النصوص، مُستنداً إلى أربع نُسخٍ خطيةٍ للمنظومة وشرحها، مع إجراء مقارنات نصية مفصلة، وتحليل للمحتوى. ويكمن الهدف الأساسي في إبراز القيمة العلمية لهذا النظم، وتحديد مواضع الزيادة والاستدراك على متن السيوطي. وتخلص الدراسة إلى أن هذه المنظومة تمثل إسهاماً مهماً في تطوير منهجية التعليم، وتُقدِّم نموذجاً رفيعاً للتبسيط الشعري للعلوم.

الكلمات المفتاحية: نقاية العلوم، علوم الحديث، السيوطي، السنباطي.

### The Science of Hadith from the Poem "Rawdat al-Fuhum fi Nazm Nuqayyat al-Ulum" by Shihab al-Din Ahmad ibn Ahmad ibn Abd al-Haqq al-Sunbati: A Study and Investigation

Adel bin Abdulrahman Muhammad Al-Shahri<sup>(1)</sup>

King Khalid University

(Received 12/09/2025; accepted for publication 28/10/2025.)

**Abstract:** This research presents a critical edition and study of the section on Ḥadīth sciences from the poetic composition "Rawdat al-Fuhūm fī Nazm Nuqāyat al-'Ulūm" by the eminent scholar Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Aḥmad ibn 'Abd al-Ḥaqq al-Sunbātī al-Miṣrī (c. 995 AH). This work is a versification of the synopsis «Nuqāyat al-'Ulūm» by Imām Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī (d. 911 AH), which is an abridgment encompassing fourteen sciences. Al-Sunbātī's composition is distinguished by its addition of four other sciences—Arithmetic, Prosody, Rhyme, and Logic—thereby transforming it into a comprehensive poetic encyclopedia covering eighteen sciences in over 1,500 verses. Of these, he dedicated 79 verses to the sciences of Ḥadīth. The research adopts the methodology of textual criticism, relying on four manuscript copies of the composition and its commentary. It involves conducting detailed textual collations and content analysis. The primary objective is to highlight the scholarly value of this versification and to identify instances of addition and rectification relative to al-Suyūṭī's original text. The study concludes that this composition represents a significant contribution to the development of educational methodology and offers an exemplary model for the poetic simplification of the sciences.

**Keywords:** Purity of Sciences, Hadith Sciences, Al-Suyuti, Al-Sunbati.

(1) PhD in Sunnah and its Sciences, College of Sharia and Fundamentals of Religion, King Khalid University.

E-mail: Adil.sh7@hotmail.com البريد الإلكتروني:

(1) دكتوراه في السنة وعلومها، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد.



عَادِلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرِيُّ: عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ مَنَظُومَةِ «رَوْضَةِ الْفُهْمِ فِي نَظْمِ نِقَايَةِ الْعُلُومِ»...

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أصطفاه الله من ولد آدم، وانتقاه من نقاية البشر، فهو خيار من خيار. وبعد:

فلا يزال العلماء يعتنون بتقريب العلوم، وتبسيط المسائل للفهوم. ومن ذلك: تأليفهم للمختصرات، ونظمهم المنظومات، وهذا النظم الذي بين أيدينا أحد هذه المشاريع العلمية، التي يعتني بها طلبة العلوم الشرعية.

## موضوع البحث:

ألف الإمام جلال الدين السيوطي المصري رحمه الله مختصراً جمع فيه أربعة عشر علماً، يرى أن طلبة العلم في حاجة إليها، وسماه: «نقاية العلوم»، وانتشر بين القاصي والداني، واعتنى به العلماء ما بين ناظم له وشارح. وكان ممن نظمته: الشيخ أحمد السنباطي، ضمن المنظومة التعليمية: «روضة الفهوم في نظم نقاية العلوم»، فموضوع البحث يتمحور حول التحقيق والدراسة للقسم المخصص لعلوم الحديث، حيث يقوم الباحث بنسخ النص وتحقيقه، وفق قواعد التحقيق العلمي، ودراسة منهج الناظم، ومقارنته بأصل السيوطي، مع إبراز إضافاته وتعديلاته، وجعلت عنوانه: «علم الحديث من منظومة «روضة الفهوم في نظم نقاية العلوم» لشيخه الدين أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي، (دراسة وتحقيق).

## أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف المتكاملة، يمكن إجمالها في ما يلي:

- تحقيق نص قسم علوم الحديث تحقيقاً علمياً، يعتمد على أقدم النسخ الخطية وأوثقها.
- تقديم نسخة مصححة ومُعتمدة من النص، تكون أساساً للدراسات المستقبلية.
- تحديد أنواع علوم الحديث التي تناولها النظم، وترتيبها.
- الكشف عن الرؤية العلمية للمؤلف، ومنهجيته التعليمية من خلال نظمه.

- مقارنة متني المنظومة بأصلها المباشر («نقاية العلوم» للسيوطي)، لتحديد درجة الالتزام بالأصل.
- رصد الزيادات والاستدراكات التي زادها السنباطي على متن السيوطي.
- أهمية البحث وأسباب اختياره:

تنبع أهمية هذا البحث من عدة عوامل مترابطة:

- 1- أهمية المادة الموضوعية: إذ يعد علم مصطلح الحديث من أهم العلوم الشرعية، الضابطة لتمييز صحيح السنة النبوية من ضعيفها، وتقديمه في قالب شعري، يسهل حفظه واستدكاره، ويمثل إضافة للمكتبة التعليمية.
- 2- خدمة علم مصطلح الحديث: فيسهم تحقيق هذا القسم في تقديم نموذج تعليمي منظوم لعلوم الحديث، يسهل على الطلاب حفظ قواعد هذا العلم ومعرفتها.
- 3- تميز شخصية المؤلف: فالشيخ السنباطي لم يكن مجرد ناظم، بل كان عالماً مشاركاً متعدد التخصصات، مما يضيف على تأليفه عمقاً علمياً ومصادقية.

- ما أنواع علوم الحديث التي تناولها، وما مقدار ما

خصّصه لكل نوع؟

- ما طبيعة الزيادات والاستدراكات التي أضافها

السنباطي على متن السيوطي؟

- إلى أي مدى يمكن اعتبار شرح السنباطي نفسه

«فتح الحي القيوم» مفتاحاً أساسياً لفهم مقاصده وإبراز

منهجه في النظم؟

منهج البحث:

اعتمد البحث على مزيج من المنهجيات المتكاملة

لتحقيق أهدافه الشاملة:

1- المنهج التاريخي: في تتبع سيرة المؤلف، من

خلال مصادر ترجمته.

2- المنهج الوصفي التحليلي: لوصف المنظومة،

وبيان أسباب تأليفها، ووصف النسخ الخطية، وتحليل

المنظومة ومحتواها.

3- منهج تحقيق النصوص: وهو العمود الفقري

للبحث، وطُبّق عبر الخطوات التالية:

- حصر النسخ الخطية للمنظومة وشرحها،

ووصف كل نسخة.

- مقابلة نسخ الأصل (المنظومة) على بعضها

البعض، واختيار أفضلها أساساً للتحقيق.

- تمت الاستعانة بنسخة شرح المؤلف نفسه «فتح

الحي القيوم» كمرجع أساسي لفهم النص وإزالة إبهامه،

حيث أن المؤلف أدرى بمقصده.

4- الطبيعة الموسوعية والتكاملية للمنظومة:

فاختيار قسم الحديث من منظومة شاملة يسمح بفهم

مكانة هذا العلم بين العلوم الإسلامية الأخرى، ويدرسه

في سياقه المعرفي الأوسع، وليس بمعزل عنها.

5- ندرة العناية العلمية: فعلى الرغم من قيمة

«روضة الفهوم»، إلا أنها لم تحظ بتحقيق علمي شامل يليق

بقيمتها، مما يجعل تحقيق قسم الحديث إكمالاً لمشروع علمي

مهم.

6- الجمع بين الاختصار والإضافة: تمثل المنظومة

نموذجاً فريداً يجمع بين الإيجاز الموجود في «نقاية العلوم»

والزيادات المفيدة التي أضافها السنباطي، مما يجعلها

مختصراً مكتملاً، وليس مجرد نقل.

7- خدمة التراث المخطوط: يُسهم البحث في

خدمة التراث الإسلامي المخطوط، من خلال تحقيق هذا

الجزء، ونشره للباحثين والدارسين.

إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية المركزية للبحث حول السؤال

الرئيسي:

ما الإضافة العلمية والمنهجية التي قدّمها الشيخ

السنباطي في علوم الحديث، من خلال نظمه «روضة

الفوهم»، مقارنةً بأصلها وهو كتاب «نقاية العلوم»

للسيوطي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة

الفرعية التالية:

عَادِلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرِي: عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ مَنَظُومَةٍ «رَوْضَةِ الْفُهْمِ فِي نَظْمِ نَقَايَةِ الْعُلُومِ»...

- ضبط النص بالشكل الكامل، وتخريج الأقوال والمصطلحات.
- تمت عملية التعليق على النص بإعتداف رئيسي على شرح المؤلف نفسه، مع الإشارة إلى مواضع الزيادة على السيوطي، مما يبرز القيمة المضافة للمنظومة.
- الدراسات السابقة:
- يشير البحث إلى أن العناية العلمية بمنظومة «روضة الفهوم» كانت محدودة، ومن أبرز ما تم في هذا الصدد:
- تحقيق قسم علم الصرف من المنظومة ونشره في رسالة بعنوان «رسالتان في علم الصرف» لماهر البقري (طبع 1409 هـ). وهو تحقيق لجزء محدود.
- تحقيق قسم علم التفسير ضمن دراسة لعادل بن عمر باضفه نشرت في مجلة معهد الإمام الشاطبي (العدد 26، 1435 هـ). وهو أيضاً دراسة لجزء آخر.
- تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:
- هذا البحث هو الأول - حسب علم الباحث - الذي يتناول قسم علوم الحديث بشكل مستقل وكامل.
- الربط مع شرح المؤلف: فشرح السنباطي نفسه يُعدّ أهم دراسة وأوثقها للمنظومة، وهو المصدر الأساسي لفهمها، مما يضيف دقة أكبر على فهم النص.
- وبالتالي، فإن هذا البحث يسد ثغرة مهمة في الدراسات الخاصة بتراث السنباطي ومنظومته، ويكمل الجهود الجزئية السابقة، ويقدم إضافة جديدة للمكتبة الإسلامية في حقل تحقيق الدراسات الحديثة.
- خطة البحث:
- وجعلته في مُقدِّمة، وفصلين، وخاتمة.
- الفصل الأول: الدراسة، وفيه مبحثان:
- المبحث الأول: التعريف بالمؤلف، وينطوي على ستة مطالب:
- \* المطلب الأول: اسمه ونسبه.
- \* المطلب الثاني: مولده ونشأته.
- \* المطلب الثالث: شيوخه وتلامذته.
- \* المطلب الرابع: مؤلفاته.
- \* المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه.
- \* المطلب السادس: وفاته.
- المبحث الثاني: التعريف بالنظم، ويتفرع عنه أربعة مطالب:
- \* المطلب الأول: اسم النظم، وتوثيق نسبته إلى المؤلف، وسبب تأليفه.
- \* المطلب الثاني: موضوعه، ومنهج المؤلف فيه، واهتمام العلماء به.
- \* المطلب الثالث: وصف النسخ الخطية.
- \* المطلب الرابع: منهجي في التحقيق.
- الفصل الثاني: في تحقيق القسم المتعلق بعلوم الحديث من النظم.
- الخاتمة والتوصيات.
- وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَنَا بِمَا فِيهِ، وَأَنْ يُوَفِّقَنَا لِمَا فِيهِ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

## الفصل الأول: الدراسة

وتحتوي على مبحثين:

### المبحث الأول: التعريف بالمؤلف<sup>(1)</sup>

وفيه ستة مطالب:

#### • المطلب الأول: اسمه ونسبه:

هو: شهاب الدين، أحمد بن الشيخ العلامة أحمد بن الشيخ العلامة عبدالحق بن محمد بن عبد الحق، السُّنْبَاطِيّ المصري، الفقيه الشافعي، خطيب الجامع الأزهر. والسُّنْبَاطِيّ نسبة إلى قرية تُدعى: سُنْبَاط، بالمحلة الكبرى، بالمحافظة الغربية، بمصر.

#### • المطلب الثاني: مولده ونشأته:

لم أجد مَنْ نصَّ على تاريخ ولادته إلا أَنَّهُ وُلِدَ في حدود عام (930هـ) تقريباً؛ لأنه كان مع والده بمكة في مجاورته بها سنة (931هـ)، ونشأ في أسرة علمية، فأبوه: الشَّيْخُ الإمامُ العَلَّامةُ الحَبْرُ شهابُ الدِّينِ أحمدُ بنُ عبدِ الحَقِّ السُّنْبَاطِيّ المصري، الواعظ، شيخ الجامع الأزهر (ت950هـ)<sup>(2)</sup>، أخذَ عن والده عبدِ الحَقِّ وغيره، ووعظَ بالمسجدِ الحرامِ في حياةِ أبيه، وفتحَ اللهُ عليه فيه، وهو الذي تقدَّم للصلاة على والدِه حين توفِّي بمكة المشرفة. وله

مؤلفاتٌ عدَّةٌ، منها: «شرحٌ على صحيحِ مسلمٍ»<sup>(3)</sup>.

قال الشَّعْرَانِيُّ<sup>(4)</sup> (ت973هـ): «لم نَرِ أَحَدًا مِنَ الوَعَّاظِ أَقْبَلَ عليه الخلائقُ مثله، وكان إذا نَزَلَ مِنْ فوقِ الكُرْسِيِّ تَقَتَّلُ النَّاسُ عليه... وكان مفتنًا في العلوم الشرعية، وله الباعُ الطويلُ في الخلافِ العاليِ ومعرفةِ مذاهبِ المجتهدين... ولَمَّا ماتَ أَظْلَمَتْ مِصرَ لموته، وانهدمَ ركنٌ عظيمٌ من الدِّينِ، وكان الشَّيْخُ قد اشتَهَرَ في أَقطارِ الأَرْضِ، كالشَّامِ، والحِجازِ، واليَمَنِ، والرومِ، وصاروا يَضْرِبُونَ به المثلَ، وأذعنَ له علماءُ مِصرَ الخاصِّ منهم والعام... وما رأيتُ في عمري كَلِّه أَكْثَرَ خَلْقًا من جنازته، إلا جنازةَ الشَّيْخِ شهابِ الدِّينِ الرِّملي؛ لكونهم صلَّوا عليه يومَ الجمعة»، وصُلِّيَ عليه غائبةً في جامعِ دمشق، يومَ الجمعة، ثانيَ عَشْرِي ربيعِ الأولِ، سنة خمسِين المذكورة ﷺ.

وجده: زينُ الدِّينِ، عبدُ الحَقِّ السُّنْبَاطِيّ (ت931هـ)<sup>(5)</sup> الإمامُ العَالِمُ المُحدِّثُ المُسنِّدُ، مِنْ أَجَلِّ مَنْ أُخِذَ عنه من المُحدِّثِينَ، ألْحَقَ الشُّيُوخَ بالطلابِ، وجلسَ

(3) تاريخ التراث العربي لسزكين 1/ 270.

(4) الطبقات الوسطى 4/ 444، وهو عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحنفي، الشعراي، من علماء الصوفية. انظر: الأعلام للزركلي 4/ 180.

(5) انظر ترجمته في: شذرات الذهب 8/ 420، قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر، ص 31، 66، 81. انظر: المجمع المؤسس 3/ 377-378-380-383-388-389، الكواكب السائرة 1/ 222، 2/ 143، 3/ 46، فهرس الفهارس 2/ 1000، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير 2/ 1129، ديوان الإسلام للغزي 3/ 87.

(1) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة 3/ 106، درة الحجال 1/ 168، كشف الظنون 2/ 1970، و6/ 213، و7/ 459، شذرات الذهب 10/ 644، إيضاح المكنون 1/ 95، و2/ 233، هدية العارفين 1/ 149، الأعلام 1/ 92، هداية القاري للمرصفي 2/ 778.

(2) انظر ترجمته في: النور السافر ص 234، 303، الكواكب السائرة 2/ 112، ديوان الإسلام للغزي 3/ 88، شذرات الذهب 8/ 280.

عَادِلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرِيِّ: عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ مَنْظُومَةٍ «رَوْضَةُ الْفُهْمِ فِي نَظْمِ نَقَايَةِ الْعُلُومِ»...

- لِلسَّمَاعِ وَالتَّحْدِيثِ، وَأَقْرَأَ الْكُتُبَ السَّتَّةَ وَغَيْرَهَا، أَخَذَ عَنِ الْأَثَمَةِ: الْعَيْنِيِّ، وَابْنِ حَجَرٍ، وَأَجَاذَهُ الْأَخِيرُ بِمَسْمُوعَاتِهِ. وَأَخَذَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَوِيَّ، وَغَيْرِهِ، وَانْتَهَتْ إِلَيْهِ الرِّئَاسَةُ بِمِصْرَ فِي الْفَقْهِ وَالْأَصُولِ وَالْحَدِيثِ، تَوَفَّى فِي رَمَضَانَ بِمَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ، وَأَمَّ الْمُصَلِّينَ عَلَيْهِ وَلَدُهُ أَحْمَدُ.
- فَلَا عَجَبَ حِينَئِذٍ أَنْ يَنْبَغَ الْحَفِيدُ، وَأَنْ يَجْمَعَ مِنَ الْعُلُومِ الطَّارِفَ وَالتَّالِيدَ.
- فَاشْتَغَلَ بِالْعِلْمِ مِنْذُ صِغَرِهِ، وَاهْتَمَّ بِالْقُرْآنِ وَعِلْمِهِ، وَبِالْقُرْآنِ، حَتَّى ذَاعَ صَيْتُهُ، وَارْتَفَعَ قَدْرُهُ، وَتَتَابَعَ الطَّلَبُ عَلَى السَّمَاعِ مِنْهُ، وَالْعَرْضِ عَلَيْهِ. يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ فَنٍّ، فَهُوَ الْمَفْسِّرُ، وَالْمَقْرِئُ، وَالْمُحَدِّثُ، وَالْفَقِيهَ، وَالْأَصُولِيَّ، وَاللُّغَوِيَّ.
- دَرَسَ الْعُلُومَ الْمُتَنَوِّعَةَ، وَأَلَّفَ الْكُتُبَ الْمَشْهُورَةَ وَالْمَنْظُومَةَ، فَهُوَ مَعْدُودٌ فِي رِجَالِ الْمَشَيْخَتَيْنِ: مَشَيْخَةِ الْقَاهِرَةِ، وَمَشَيْخَةِ الْجَامِعِ الْأَحْمَدِيِّ بِمَدِينَةِ طَنْطَا بِمِصْرَ، مَعَ مَا حَبَاهُ اللَّهُ مِنْ تَوَاضُعٍ وَأُلْفَةٍ وَحَسَنِ سَمْتٍ وَأَدَبٍ، فَرَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً، وَرَفَعَ دَرَجَتَهُ فِي عَالِيَيْنِ.
- **المطلب الثالث: شيوخه وتلامذته:**
- كان من أبرز شيوخه الذين أخذ عنهم:
- 1- والده أحمد بن عبد الحق<sup>(6)</sup>.
  - 2- شيخ القراء وإمام المجودين الشيخ شحادة
- اليميني المصري الشافعي (ت 977هـ)<sup>(7)</sup>.
- 3- الشيخ جمال الدين يوسف بن زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (ت 987هـ)<sup>(8)</sup>.
- تلامذته: وقد تتلمذ عليه خلق كثير، منهم:
- 1- أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي، الشهير بابن القاضي (ت 1025هـ)، فقد ترجم له في «درة الحجال»<sup>(9)</sup> وقال: «لقيته بمصر سنة (986هـ)، وقرأت عليه شيئاً من منظومته المذكورة، وأجاز لي كل ما تحمَّله».
  - 2- أبو عبد الله محمد بن قاسم القصَّار، الغرناطي الفاسي (ت 1012هـ)، الشيخ الراوية، المحدث، المشارك المتفنن<sup>(10)</sup>.
  - 3- سيف الدين بن عطاء الله، أبو الفتوح، الوفاي البصري (ت 1020هـ)<sup>(11)</sup>.
  - 4- أبو محمد، عبد الرحيم بن عبد الله التواتي<sup>(12)</sup>.
  - 5- عبد القادر بن محمد بن أحمد بن زين، الفيومي المصري، الشافعي، الإمام الكبير (ت 1022هـ)<sup>(13)</sup>.
  - 6- أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله، القلقسندي

(7) خلاصة الأثر 4/ 175، الغصن الداني في ترجمة وحياة الشيخ

عبد الرحمن التلاني ص 31.

(8) الكواكب السائرة 3/ 197، خلاصة الأثر 4/ 175.

(9) 153/ 2.

(10) درة الحجال 2/ 153، فهرس الفهارس 2/ 965.

(11) خلاصة الأثر 2/ 220، كشف الظنون 2/ 1570.

(12) درة الحجال 3/ 116.

(13) خلاصة الأثر 2/ 456، معجم المؤلفين 5/ 298.

(6) الكواكب السائرة 2/ 112، فهرس الفهارس 2/ 1000.

- بلداً، الشعراوي الخَلْقِيّ، الشهيرُ بحِجازي (ت 1035هـ)،  
الإمام المحدث المقرئ خاتمة العلماء<sup>(14)</sup>.
- 7- عبد الرحمن بن الشيخ شحاذة، المعروف باليميني  
(ت 1050هـ)، قرأ عليه القرآن جمعاً للـسبعة ثم للعشرة<sup>(15)</sup>.
- 8- محمد بن محمد الغزّي، العالم المؤرخ  
(ت 1061هـ)<sup>(16)</sup>.
- وغيرهم كثير.
- المطلب الرابع: مؤلفاته:
- الشيخ عالمٌ مُشاركٌ في أنواعٍ شتى من العلوم، وله  
نَظْمٌ ونثرٌ، وله تأليفٌ حسنة، ومن ذلك:
- 1- روضةُ الفُهومِ في نَظْمِ نِقايةِ العلومِ للسيوطي،  
وسياي الكلام عليه.
- 2- فتحُ الحيّ القيومِ بشرحِ روضةِ الفُهومِ، وهو  
شرحٌ للنَظْمِ السابق، مجلدان<sup>(17)</sup>.
- 3- شرحٌ مقدمة زكريا الأنصاري في الكلام على  
البسملّة والحمدلة<sup>(18)</sup>.
- 4- شرح رسالة الرُّبعِ المُجيبِ في علم الفلك<sup>(19)</sup>.
- 5- إظهارُ الأسرارِ الخفية في حلّ الرسالة الجبّية،  
في علمِ الفلك، للشيخ: بدر الدين المارديني، وهو شرحٌ  
آخر غير الذي قبله<sup>(20)</sup>.
- 6- حاشيةٌ على شرح المحلي على الورقات  
للجويني<sup>(21)</sup>.
- 7- شرحُ القصيدة الهمزية للبوصيري<sup>(22)</sup>.
- 9- شرحٌ على الشاطبية في علم القراءات<sup>(23)</sup>.
- 10- فتوى على سؤالٍ في مَنْ يدّعي الولاية  
ويجازفُ في الدين<sup>(24)</sup>.
- المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه:
- ولاشكَّ أن مثل هذا العالم قد كثر فيه الثناء، وعلا في  
شأنه المدح والثناء، ويكفيينا من ذلك ما وصل إلينا من  
مؤلفاته، فهي خير شاهد على علمه ومكانته، ومما قيل فيه ما
- 
- (20) كشف الظنون 1/ 859، إيضاح المكنون في الذيل على كشف  
الظنون 1/ 95، معجم المؤلفين 1/ 149.
- (21) مطبوع بتحقيق إسماعيل الآشي الإندونيسي، دار الصالح،  
1445هـ، وحقق كرسالة علمية بعنوان: «حاشية أحمد بن عبد  
الحق السنباطي على شرح المحلي على الورقات» تحقيق عبد الله  
غنّوم، بكلية الشريعة بجامعة أم درمان، ونسبه إلى أبيه.
- (22) مطبوع عن دار كشيدة، القاهرة.
- (23) حقق كرسالة علمية للدكتوراه بجامعة أم القرى من الطالب يحيى  
بن محمد زمزمي 1418هـ.
- (24) فهرس آل البيت 14/ 115، وللاستزادة في أماكن مخطوطاته  
السابقة انظر: فهرس آل البيت 17/ 53 و 14/ 115، فهرس  
المخطوطات العربية في المكتبة الوطنية النمساوية ص 335،  
فهارس علوم القرآن لمخطوطات دار الكتب الظاهرية 2/ 196،  
معجم التاريخ: التراث الإسلامي في مكتبات العالم 1/ 189.
- (14) خلاصة الأثر 4/ 175، وفهرس الفهارس 2/ 1125.
- (15) إمتاع الفضلاء بتراجم القراء 2/ 173.
- (16) الضوء اللامع 10/ 18.
- (17) كشف الظنون (2/ 1970)، ينظر: الأعلام (1/ 92)، هدية  
العارفين (1/ 80).
- (18) حققته كرسالة علمية للدكتوراه، ثم طبعته د. مها بنت عبد العزيز  
الحبّار، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (19) معجم المؤلفين لرضا كحّالة (1/ 149)، الأعلام 1/ 92.

عَادِلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرِيِّ: عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ مَنْظُومَةٍ «رَوْضَةِ الْفُهْمِ فِي نَظْمِ نِقَايَةِ الْعُلُومِ»...

998 هـ<sup>(32)</sup>، وقيل سنة 999 هـ<sup>(33)</sup>.

والمرجح أنه توفي في حدود هاتين السنتين 998-999 هـ؛ لأن هذا ما نص عليه تلميذه: الغزي وابن القاضي المكناسي، والله أعلم.

\*\*\*

#### المبحث الثاني: التعريف بالنظم

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: اسم النظم، وتوثيق نسبته إلى المؤلف، وسبب تأليفه.

- اسم النظم:

سمّاه مؤلفه في مطلع منظومته بقوله:

سَمَّيْتُهُ بِرَوْضَةِ الْفُهْمِ فِي \* نَظْمِ نِقَايَةِ الْعُلُومِ فَأَعْرِفْ

وهكذا سمّاه جماعة ممن ترجم له.

- توثيق نسبته إلى مؤلفه:

ولاشك في إثبات نسبته إليه؛ لجملة من الأسباب، منها: أنه قال في مطلعها -كما سبق- بقوله: «سَمَّيْتُهُ بِرَوْضَةِ الْفُهْمِ...»، ولأنه نصّ على أنها من تأليفه في شرحه لهذه المنظومة المسمّى: «فتح الحي القيوم»<sup>(34)</sup> فقال: «... فلما منّ الله تعالى... ما منّ به على عبده الفقير من نظم النقاية... سألني بعض من تلقى هذا النظم عني من الإخوان أن

قاله عنه تلميذه الغزي: «الشيخ الإمام العلامة المحقق المحرر»<sup>(25)</sup>، وقال عنه ابن القاضي -تلميذه-: «الفقيه المؤلف الشافعي، له نظم ونثر، وتأليف حسنة»<sup>(26)</sup>. وقال ابن العماد: «الإمام العلامة، أخذ عن والده وغيره من أعيان علماء مصر، ودأب، وحصل، ودرّس وأفتى، وصار ممن يشار إليه في الإقليم المصري بالبنان، وتتشفّ بفرائد فوائده الآذان، رحمه الله»<sup>(27)</sup>، وترجمه عمر كحالة فقال: «علم مشارك في أنواع من العلوم»<sup>(28)</sup>، وقال الشيخ عبد الفتاح المصفي: «معدود في رجال المشيختين مشيخة القاهرة ومشيخة الجامع الأحدي بمدينة طنطا بمصر... شرحه على الشاطبية شرح نفيس، أجاد فيه وأفاد... ومن وقف على هذا الشرح عَرَفَ مقدارَ الرَّجُلِ وسعةَ اطلاعه، وطولَ باعه في علم القراءات والتجويد»<sup>(29)</sup>.

- المطلب السادس: وفاته:

اختلف في سنة وفاته رحمه الله على أقوال، فأقل ما قيل

فيه: إنه توفي سنة 990 هـ<sup>(30)</sup>.

وقيل سنة 995 هـ<sup>(31)</sup>، وقيل سنة 997 هـ أو

(25) الكواكب السائرة 3/ 106.

(26) درة الحجال 1/ 168.

(27) شذرات الذهب 10/ 644.

(28) معجم المؤلفين 1/ 149.

(29) هداية القاري 2/ 778.

(30) كشف الظنون 1/ 859، 2/ 1970، وتبعه في إيضاح المكنون

3/ 95، 4/ 233، وكذلك في هدية العارفين 1/ 149، وفهارس

علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية.

(31) معجم المؤلفين لكحالة 1/ 149، الأعلام 995، وفي معجم

التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات=

=المطبوعات)» 1/ 189.

(32) الكواكب السائرة 3/ 106، شذرات الذهب 10/ 644.

(33) درة الحجال 1/ 168.

(34) نسخة المكتبة البريطانية - مخطوطات شرقية، رقم 9868، لوح (4).

• **المطلب الثاني: موضوعه، ومنهج المؤلف فيه، واهتمام العلماء به.**

- موضوعه: أصل هذا النظم هو كتاب «نقاية العلوم» للإمام السيوطي رحمه الله، وهو متن مختصر حوى أربعة عشر علماً، هي: أصول الدين، التفسير، الحديث، أصول الفقه، الفرائض، النحو، التصريف، الخط، المعاني، البيان، البديع، التشريح، الطب، التصوف.

فسار الناظم على نسقه، وانتهج طريقته فنظمها، وزاد عليها أربعة علوم: علم الحساب، والعروض، والقوافي، والمنطق، فأصبح هذا النظم حاوياً على ثمانية عشر علماً.

قال رحمه الله:

فَاخْتَرْتُ أَنْ أَنْظِمَهَا لِتَسْهُلَا \* حِفْظاً عَلَى مُرِيدِهَا وَأَدْخِلَا  
فِي ضِمْنِهَا الْحِسَابَ وَالْعُرُوضَا \* ثُمَّ الْقَوَافِي الْمُنَاطِقَ الْمُفْرُوضَا  
- منهج المؤلف فيه:

**المنهج العام للمنظومة:** ابتداء المؤلف نظمته بمقدمة، فيها الحمد والثناء على الله عز وجل، ثم ثنى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه، ثم ذكر شيئاً من فضل العلم وعظيم قدره، لا سيما العلم الشرعي، ثم أشار إلى «نقاية العلوم» للإمام السيوطي، وأنها حوت نبذة كافية، وخلاصة وافية من مجموع العلوم الأربع عشرة السابقة، وأن من اقتصر عليها حفظاً وفهماً فهي كافية له.

ولكنه رأى أن حفظ النثر عسير؛ فاختار نظمها، وزاد عليها ما سبق، وربما زاد في أثناء النظم فوائد، أو عدل

أضع عليه شرحاً... وعلماً بأن المؤلف أدرى بما أراد...»، وقال في آخرها: «قال المؤلف: هذا آخر ما يسر الله به من شرح هذه المنظومة، على يد مؤلفها الفقير أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي أصلاً، المصري منشأ، الشافعي مذهباً...»<sup>(35)</sup>، وكذلك فإن كل من ترجم له نسبه إليه - كما سبق -، يُضاف لما سبق: ما كتب على نسخه الخطية من نسبتها إليه.

- سبب تأليفه:

الغرض من التأليف في مبادئ العلوم عموماً هو التسهيل على الطلبة، سواء كان تسهيل الحفظ، أم تسهيل الوصول إليه، مع ما يرجوه - من يؤلف - من الدعاء له في الدنيا، وكرم الله وفضله في الآخرة، ومن هذا ما ذكره الناظم رحمه الله في مطلع نظمه من أنه اطلع على متن «نقاية العلوم» للإمام السيوطي رحمه الله، فوجده قد حوى علم عظيماً، ولكن حفظه صعب على الطلبة، فأراد نظمها تسهيلاً للطلبة، فقال:

..... \* لكنني رأيت حفظها عسير

فَاخْتَرْتُ أَنْ أَنْظِمَهَا لِتَسْهُلَا \* حِفْظاً عَلَى مُرِيدِهَا....

مع ما قال في آخره:

وَأَنْفَعُ بِهَا جَمِيعَ مَنْ بِهَا اعْتَنَى \* بِأَيِّ وَجْهِ مِنْ وَجُوهِ الْاعْتِنَا  
لِكَيْ تَكُونَ بَعْدَ مَوْتِي تَذَكُّرَةً \* لِحَسَنِ لِي بِالذُّعَا بِالْمَغْفِرَةِ<sup>(36)</sup>

(35) ل (277).

(36) وأنا كذلك أرجو من الله أن ينفعني بها في الدنيا والآخرة.

عَادِلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرِيُّ: عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ مَنَظُومَةٍ «رُوضَةِ الْفُهْمِ فِي نَظْمِ نُقَايَةِ الْعُلُومِ»...

- عَمَّا ذَكَرَهُ السِّيُوطِيُّ لِعَارِضٍ، كَمَا قَالَ:
- مَعَ مَا أَزِيدُهُ مِنَ الْمُفْتَقِرِ \* لَهُ بِلا تَمَيُّزٍ فِي الْأَكْثَرِ  
بَلْ رَبِّهَا عَمَّا يَقُولُ أَعْدِلُ \* لِنُكْتَةٍ يُظْهِرُهَا التَّامُّلُ
- وَابْتَدَأَ نَظْمَهُ لِلْعُلُومِ بِعِلْمِ أَصُولِ الدِّينِ، وَخَتَمَهُ  
بِعِلْمِ التَّصَوُّفِ، وَذَكَرَ بَعْدَهُ أَيْبَاتًا حَمِدَ اللَّهُ فِيهَا -مَرَّةً أُخْرَى-  
عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ وَيَسَّرَ مِنْ إِتِمَامِ هَذَا النِّظْمِ، وَأَنَّ مَنْ وَجَدَ فِيهَا  
خَطَأً صَرِيحًا فَلَهُ إِصْلَاحُهُ، وَذَكَرَ عِدْدَهَا وَأَتَمَّهَا قِرَابَةً  
(1500) بَيْتٍ، ثُمَّ دَعَا، وَخَتَمَ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.
- وَتَرْتِيبُ الْعُلُومِ فِي النِّظْمِ عَلَى النُّحُوِّ الْآتِي:
- عِلْمُ أَصُولِ الدِّينِ، التَّفْسِيرِ، الْحَدِيثِ، أَصُولُ الْفَقْهِ،  
الْفَرَائِضُ، عِلْمُ الْحِسَابِ، النُّحُوُّ، التَّصْرِيفُ، الْخَطُّ، الْمَعَانِي،  
الْبَيَانُ، الْبَدِيعُ، عِلْمُ الْعَرُوضِ، عِلْمُ الْقَوَافِي، عِلْمُ الْمُنْطَقِ،  
التَّشْرِيعُ، الطَّبُّ، التَّصَوُّفُ.
- وَكَانَ نَصِيبُ عِلْمِ الْحَدِيثِ مِنْهَا (79) بَيْتًا، وَلَمْ  
يَتَوَسَّعْ فِيهِ كَمَا تَوَسَّعَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ، فَعِدَّةُ أَيْبَاتِهِ عَلَى  
حَسَبِ وَرُودِهَا فِي الْمَنَظُومَةِ:
- 1- الْمَقْدَمَةُ (17).
- 2- عِلْمُ أَصُولِ الدِّينِ (51).
- 3- عِلْمُ التَّفْسِيرِ (174) وَهُوَ أَكْثَرُهَا.
- 4- عِلْمُ الْحَدِيثِ (79).
- 5- عِلْمُ أَصُولِ الْفَقْهِ (88).
- 6- عِلْمُ الْفَرَائِضِ (82).
- 7- عِلْمُ الْحِسَابِ (106).
- 8- عِلْمُ النُّحُوِّ (87).
- 9- التَّصْرِيفُ (83).
- 10- الْخَطُّ (35).
- 11- الْمَعَانِي (116).
- 12- الْبَيَانُ (43).
- 13- الْبَدِيعُ (71).
- 14- الْعَرُوضُ (137).
- 15- الْقَوَافِي (27).
- 16- الْمُنْطَقُ (103).
- 17- التَّشْرِيعُ (52).
- 18- الطَّبُّ (71).
- 19- التَّصَوُّفُ (66).
- 20- الْخَاتَمَةُ (39).
- فَمَجْمُوعُ الْأَيْبَاتِ هُوَ: (1508) أَيْبَاتٍ، وَقَدْ ذَكَرَ  
الْناظِمُ أَنَّهَا (1500) بَيْتٍ تَقْرِيبيًّا، وَهِيَ كَمَا قَالَ.
- الْمَنْهَجُ الْخَاصُّ لِلنِّظْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ:
- أَوَّلًا: مَنْهَجُ السُّنْبَاطِيِّ فِي نَظْمِ: عِلْمِ الْحَدِيثِ مِنْ «نُقَايَةِ  
الْعُلُومِ»:
- التَّحْوِيلُ مِنَ الشَّرِّ إِلَى النِّظْمِ: فَالْهَدَفُ الْأَسَاسِيُّ  
هُوَ تَسْهِيلُ حِفْظِ مُصْطَلَحَاتِ عِلْمِ الْحَدِيثِ عَلَى طَلَبَةِ  
الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ النَّظْمَ أَسْهَلَ فِي التَّذَكُّرِ مِنَ الشَّرِّ.
- الْإِخْتِصَارُ الشَّدِيدُ: فَأَصْلُ النِّظْمِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ  
مِنْ اسْمِهِ «نُقَايَةُ»، أَي: خِلَاصَةٌ وَلَبُّ الْعِلْمِ. فَهُوَ يَجَنَّبُ  
الْقَارِئَ التَّطْوِيلَ وَالْحَشْوَ، وَيُعْطِيهِ التَّعَارِيفَ الْأَسَاسِيَّةَ بِأَقْلَى  
عَدَدٍ مُمْكِنٍ مِنَ الْكَلِمَاتِ.

- الاعتماد على منهج المحدثين (المتأخرين): فنبع المنهج الذي وضعه أئمة الحديث السابقين، ولكنه قدمه في صورة مختصرة جداً.

- الشرح عبر الصياغة الشعرية: فأحياناً تكون الصياغة الشعرية للتعريف أوضح قليلاً من الأصل النثري المكثف؛ حيث تضطره لإضافة كلمات لتستقيم القافية والوزن، فتصبح العبارة شارحة.

- الالتزام بالأصل: فالتزم الناظم بنقاية السيوطي، فلا يخرج عنه إلا في الحدود الضيقة اللازمة للنظم والشرح.

ثانياً: التلخيص المجمل لمحتوى النظم (علم الحديث)، وطريقة ترتيبه<sup>(37)</sup>:

قدم الشُّبَاطِي في هذا المتن المختصر خلاصةً مركزةً لأهم مصطلحات وأقسام علم الحديث درايةً، وقد ذكر فيه (70) نوعاً من أنواع علوم الحديث.

ويمكن تقسيم محتواه إلى خمسة أجزاء رئيسية:

1- أقسام الحديث من حيث عدد الرواة، وذكر تحته أربعة أنواع:

المتواتر، (وزاد الناظم تعريفه)، الآحاد، وقسمه إلى: المشهور، والعزیز، والغريب الفرد، (وقسمه الناظم إلى الغريب المطلق، والغريب النسبي)، وهو مما زاده على الأصل.

2- أقسام الحديث من حيث القبول والرد، وذكر فيه اثنين وثلاثين نوعاً:

فبدأ بالصحيح، ثم الحسن، (وزاد فيه شروط الحسن)، ثم زيادة الثقة.

ثم ذكر الشاذ، (والمحفوظ، ثم المنكر، وفرق الناظم بينهما).

ثم انتقل إلى المحكم، ثم مختلف الحديث، والناسخ والمنسوخ.

ثم تطرق إلى المتابعات والشواهد والاعتبار.

ثم الضعيف، وذكر ما سببه الطعن في السند: فبدأ

بالمعلق، (وزاد حكم المعلقات التي في الصحيحين)، فالمرسل، والمعضل، والمنقطع، ثم المدلس (وحكم روايته).

وانتقل بعد ذلك إلى المردود بالطعن في المتن، فعدّ

من أقسامه: الموضوع، (وأنه يجب رده، وعدم قبوله)،

والمترك، والمنكر، (وأشار إلى إطلاق آخر له)، والمعلل،

والمدرج، والمقلوب، والمضطرب، ثم المصحف، والمحرف.

وأشار إلى جواز رواية الحديث بالمعنى، (إلا فيما

كان من جوامع الكلم، أو الأذكار، أو ما يتعبد بلفظه)،

وغريب الحديث، ومُشْكِله.

وذكر بعد ذلك نوعاً في صفة من تقبل روايته ومن

ترد، فذكر مسألة الجهالة وأنواعها، فذكر من تعددت

نوعته، ومن لم يرو عنه إلا واحداً، والمبهات، ثم مجهول

العين، والحال، (وأنه يتوقف فيه إلى تبين حاله).

ثم رواية المبتدع، وسيء الحفظ، (وأن حديثه يسمى

(37) ما بين القوسين هو من زيادات الناظم على النقاية.

عَادِلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرِيُّ: عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ مَنْظُومَةٍ «رَوْضَةُ الْفُهْمِ فِي نَظْمِ نَقَايَةِ الْعُلُومِ»...

شاذًا في رأيي)، وختَمَهُ بالمختلِطَيْنِ.

وَمَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَمَنْ وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَ أَبِيهِ، أَوْ اسْمَ شَيْخِهِ أَوْ مَعَ شَيْخِهِ، أَوْ الرُّوَايَ عَنْهُ وَشَيْخِهِ مَعًا. ومعرفةُ الموالِي، والإخوة.

3- أقسامُ الحديثِ مِنْ حَيْثُ قَائِلُهُ، وَذَكَرَ فِيهِ أَرْبَعَةٌ

أنواعٍ:

ثُمَّ أَدَبُ الشَّيْخِ، وَالطَّالِبِ، وَسُنُّ التَّحْمِيلِ وَالْأَدَاءِ، وَكِتَابَةُ الْحَدِيثِ، وَكَيْفِيَّةُ سَمَاعِهِ، وَتَصْنِيفُ كُتُبِهِ وَتَرْتِيبُهَا، ثُمَّ خَتَمَ بِذِكْرِ أَسْبَابِ وَرُودِ الْحَدِيثِ.

فَابْتَدَأَ بِالْمَرْفُوعِ، وَالْمُسْنَدِ، ثُمَّ الْمَوْقُوفِ، (وَزَادَ شَرْطَ الْوَفَاةِ عَلَى الْإِسْلَامِ لِإِثْبَاتِ الصُّحْبَةِ)، ثُمَّ الْمَقْطُوعِ (وَعَرَّفَهُ).

- اِهْتِمَامُ الْعُلَمَاءِ بِهِ:

4- الْقِسْمُ الرَّابِعُ: أَقْسَامُ الْحَدِيثِ مِنْ حَيْثُ

الْصِفَاتُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْأَسَانِيدِ، وَسَاقَ عَشْرَةَ أَنْوَاعٍ:

كِتَابُ «النَّقَايَةِ» لِلْسَيُوطِيِّ مَتْنٌ مُخْتَصَرٌ حَوَى أَرْبَعَةَ عَشَرَ عِلْمًا - كَمَا سَبَقَ -، ثُمَّ شَرَحَهُ السَّيُوطِيُّ نَفْسَهُ وَسَمَاهُ: (إِتْمَامُ الدَّرَايَةِ لِقُرَاءَةِ النَّقَايَةِ)، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ شَرَحَ هَذَا الْمَتْنَ لِاشْكٍ.

الْعَالِي وَأَنْوَاعُهُ، مِنْ مُوَافَقَةٍ، وَبَدَلٍ، وَمُسَاوَاةٍ، وَمُصَافَحَةٍ، ثُمَّ النَّازِلِ، وَرَوَايَةِ الْأَقْرَانِ، وَالْمَدْبُجِ، وَرَوَايَةِ الْأَكْبَرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ، وَمِنْهُ: رَوَايَةُ الْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ، ثُمَّ السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ، وَالْمُسْلَسَلِ، وَالْمُتَّفَقِ وَالْمُفْتَرَقِ، وَالْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ، وَالْمُتَشَابِهِ، (وَزَادَ فِي صِفَتِهِ).

وَكَانَ مِمَّنْ اعْتَنَى بِالنَّقَايَةِ: الشَّيْخُ أَحْمَدُ السَّنْبَاتِيُّ فِي «رَوْضَةِ الْفُهْمِ» فَظَنَّمَهُ، وَزَادَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ عُلُومٍ، ثُمَّ شَرَحَهُ فِي كِتَابِهِ: «فَتْحُ الْحَيِّ الْقَيُومِ بِشَرْحِ رَوْضَةِ الْفُهْمِ»، وَفَرَّغَ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ فِي رَجَبِ سَنَةِ 982 هـ.

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى صَيِّغِ الْأَدَاءِ، كَسَمِعْتُ وَحَدَّثَنِي، وَأَخْبَرَنِي، (وَذَكَرَ مَذْهَبَ الْبُخَارِيِّ فِي عَدَمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا)، وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ، وَالْمُشَافَهَةَ، وَالْمَكَاتِبَةَ، وَالْإِجَازَةَ، (وَأَشَارَ إِلَى جَوَازِ قَوْلِ الرَّوَايِ فِيهَا: أَخْبَرَنِي، إِبْرَاقًا أَوْ تَقْيِيدًا، وَأَنَّهَا قَدْ يَدْخُلُهَا التَّدْلِيلُ)، وَالْوَجَادَةَ، وَالْوَصِيَّةَ، وَالْإِعْلَامَ.

وَقَدْ طُبِعَتْ مَنْظُومَةُ «رَوْضَةِ الْفُهْمِ» فِي نَظْمِ نَقَايَةِ الْعُلُومِ فِي الْمَطْبَعَةِ الْجَمَالِيَّةِ، بِحَارَةِ الرُّومِ، بِمِصْرَ، عَامَ 1332-1914 م.

5- الْقِسْمُ الْخَامِسُ: أَنْوَاعُ عُلُومِ الْحَدِيثِ الْمُسَاعِدَةِ،

وَعَدَّدَهَا عَشْرُونَ نَوْعًا:

وَمَا اعْتَنَى بِهِ مِنْ هَذَا النَّظْمِ: الْقِسْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِعِلْمِ الصَّرْفِ فِي رِسَالَةٍ بِعَنْوَانِ: «رِسَالَتَانِ فِي عِلْمِ الصَّرْفِ»، لِأَحْمَدَ مَاهِرِ الْبَقْرِيِّ، طَبَعَ بِالْمَكْتَبِ الْجَامِعِيِّ الْحَدِيثِ، الْإِسْكَندَرِيَّةِ، 1409 هـ.

خَتَمَ النَّظْمَ بِذِكْرِ جُمْلَةٍ مُتَفَرِّقَةٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ، وَهِيَ:

وَكَذَلِكَ الْقِسْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِعِلْمِ التَّفْسِيرِ بِعَنْوَانِ: «عِلْمُ التَّفْسِيرِ مِنْ رَوْضَةِ الْفُهْمِ فِي نَظْمِ نَقَايَةِ الْعُلُومِ»، لِعَادِلِ بْنِ

طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ، وَبِلَدَائِهِمْ، وَأَحْوَالِهِمْ جَرَحًا وَتَعْدِيلًا، وَمَرَاتِبُهَا.

وَمَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ، وَالْكُنَى، وَالْأَلْقَابِ، وَالْأَنْسَابِ،

- عمر بصفر، طُبِعَ بمجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد 37، 1445هـ.
- ولا أعلم أنه طبع منه غيرهما.
- المطلب الثالث: وصف النسخ الخطية.
- النسخة الأولى: نسخة المكتبة السلطانية بإسطنبول:
- وقد كُتبت بخط نسخ واضح، مضبوطة الشكل، وقد كتب الفنون والأبواب والأنواع باللون الأحمر.
- وعدد لوحاتها: 52 لوحة، في كل لوح وجهان، كل وجه فيه 15 سطرا.
- وهي ضمن مجموع يحوي عدّة متون، هذه أولها، وتليها منظومة عقود الجمان في المعاني والبيان للسيوطي أيضا، بالخط نفسه، وكتب في آخرها اسمه، وهو محمد بن الشيخ زين الدين محمود بن شمس الدين محمد بن عز الدين خليل المقدسي الشافعي.
- وقد رسم اسمها على طرّتها: كتاب روضة الفهوم في نظم نقاية العلوم، للإمام العالم العلامة أحمد بن أحمد بن عبد الحق...
- وهي منسوخة في 24 من شهر رجب، سنة 999هـ.
- ورمزت لها بالرمز (س).
- النسخة الثانية: نسخة المكتبة الأزهرية:
- وقد كُتبت بخط نسخ واضح نوعا ما.
- وعدد لوحاتها: 60 لوحة، في كل لوح وجهان، كل وجه فيه 13 سطرا.
- وفي تصوير قسم الحديث منها خلل؛ فقد أسقط
- اللوح رقم 12، وكرر اللوح 13 مرتين.
- ولم يظهر من اسم ناسخها إلا محمد، وباقية محو، ولم أجد تاريخ نسخها، إلا أنها نسخة قد اعتنى بها من حيث الشكل في نصفها الأول.
- وعنوانها بقوله: هذا نظم علوم النقاية.
- وعلى غلافها أنواع العلوم التي حوتها هذه المنظومة، مجموعة في أربعة أبيات.
- ورمزت لها بالرمز (ز).
- النسخة الثالثة: نسخة الحرم المكي:
- كُتبت بخط نسخ، عدد لوحاتها 61 لوح، وعدد الأسطر 13 سطرا.
- وخطها جيّد مقروء، مضبوطة بالشكل، وقد كتب العناوين باللون الأحمر.
- وفي بعض الصفحات -في علم المنطق والخط والبيان والبديع - تقديم وتأخير.
- وقد عنوانها بقوله: منظومة نقاية العلوم... لابن عبد الحق محمود. كذا أثبت اسم المؤلف.
- وناسخها فارس دخيل، وتاريخ نسخها سنة 1228هـ.
- ورمزت لها بالرمز (م).
- النسخة الرابعة: وهي نسخة من شرح هذه المنظومة والمسّمى: فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم.
- محفوظة بالمكتبة السلطانية. وجعلتها هي الأصل.
- وهي نسخة نفيسة، كُتبت في حياة المؤلف، ومنقولة

عَادِلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرِيُّ: عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ مَنَظُومَةٍ «رَوْضَةِ الْفُهْمِ فِي نَظْمِ نِقَايَةِ الْعُلُومِ»...

من نسخته، وخطها جيد مقروء.

نظمه في كتابه الموسوم بـ: «فتح الحَيِّ القِيُومِ»؛ فهو أعلمُ  
بمعاني نظمهِ مِنْ غيرِهِ، وميّزتها عَنْ غيرِها بِذكرِ اسمِ  
الشَّرحِ في آخرِ التعليقِ، أو قلتُ: أفاده الشَّارحُ، أو: مِنْ  
الشرحِ، ونحو ذلك.

ويقع هذا الشرح في 274 لوحاً، وعدد الأسطر 29  
سطراً.

8- لم أشر إلى الخلاف في مسائل المصطلح؛ لأنَّ  
هذا المتن يُعتبر من المتون المختصرة.

قال في آخره: «وكان الفراغ من كتابته من خطِّ  
مؤلفه المذكور - مع مراجعته فيما تعمَّر فهمه - على يد العبد  
الفقير إلى الله تعالى: محمد بن علي بن حسن الجزيري  
الشافعي الأزهري، في يوم الخميس المبارك، ثالث عشر  
(13) شوال، سنة أربع وثمانين وتسعمائة (984هـ)».

9- لم أذكر مواضع هذه الأنواع من كُتُبِ  
المصطلح؛ لأجل ألا تطول الحواشي وتكثر.

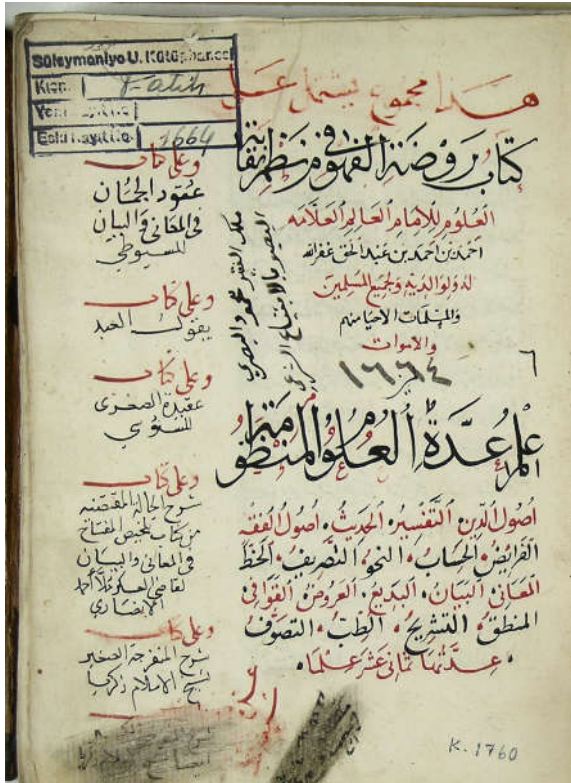
ورمرت لهذه النسخة بالرمز (ش).

\*\*\*

#### صور المخطوطات

#### • المطلب الرابع: منهجي في التحقيق.

#### • النسخة الأولى: نسخة المكتبة السليمانية.



غلاف نسخة المكتبة السليمانية

1- نسختُ النظم وفقَّ الرسمِ الإملائي المعروف  
الآن، مع ضبطٍ ما لم يُضبطْ بالشَّكْلِ، وتَصَوِّبٍ بَعْضُهَا بِمَا  
ضبطُهُ النَّازِمُ في شَرْحِهِ.

2- اعتنيتُ بعلاماتِ التَّريقِ ما استطعتُ؛ فهي  
مُعِينَةٌ لِفَهْمِ النَّظْمِ.

3- جعلتُ أنواعَ علومِ الحديثِ المذكورةِ في النَّظْمِ  
باللونِ الأسودِ الغامِقِ.

4- وضعتُ خطًّا تحتَ ما نَصَّ في الشَّرحِ على أَنَّهُ  
مِنْ زِيَادَاتِهِ على النَّقَايَةِ.

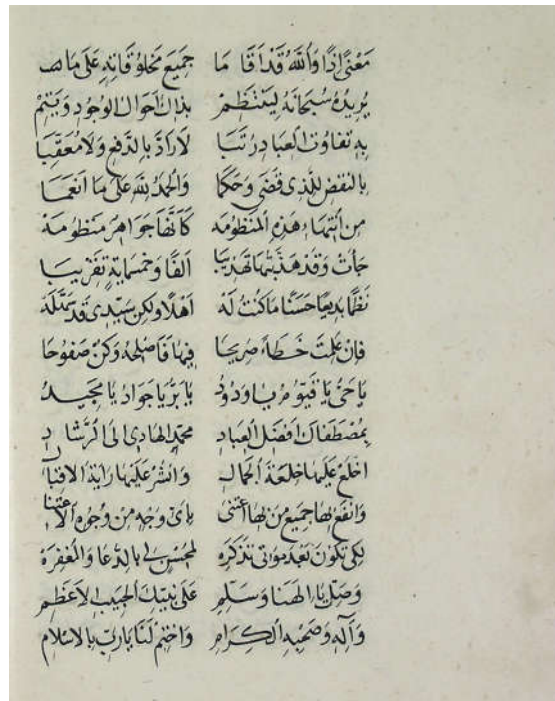
5- قابلتُ النَّظْمَ على النُّسخِ الأربعةِ جميعاً، وأثبتُ  
ما كان في الشَّرحِ، وأشرتُ إلى فروقِ باقي النُّسخِ.

6- علَّقتُ على ما أرى الحاجةَ إلى التَّعليقِ عليه في  
الحاشيةِ.

7- كان أكثرُ هذه التعليقاتِ مِنْ شَرْحِ المؤلِّفِ على



اللوحة الأولى من النسخة السليمانية



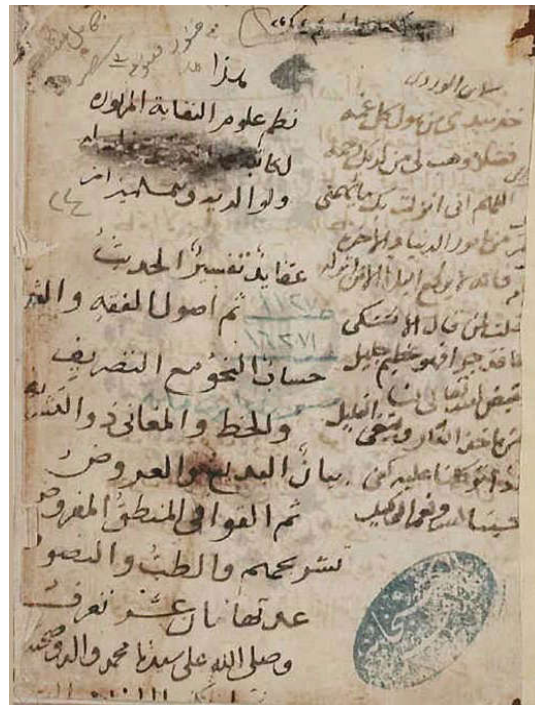
اللوحة الأخيرة من المنظومة من النسخة السليمانية

عَادِلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرِيُّ: عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ مَنَظُومَةٍ «رَوْضَةِ الْفُهْمِ فِي تَقَايَةِ الْعُلُومِ»...

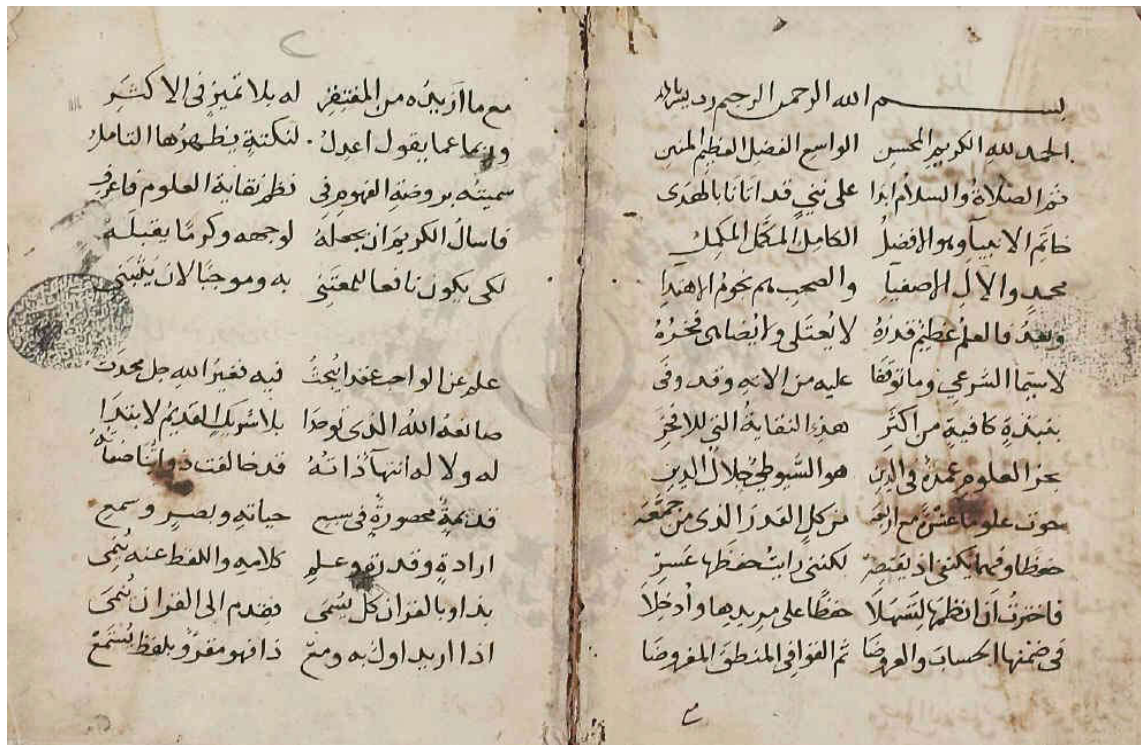


اللوح الأخير من عقود الجمان وفيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

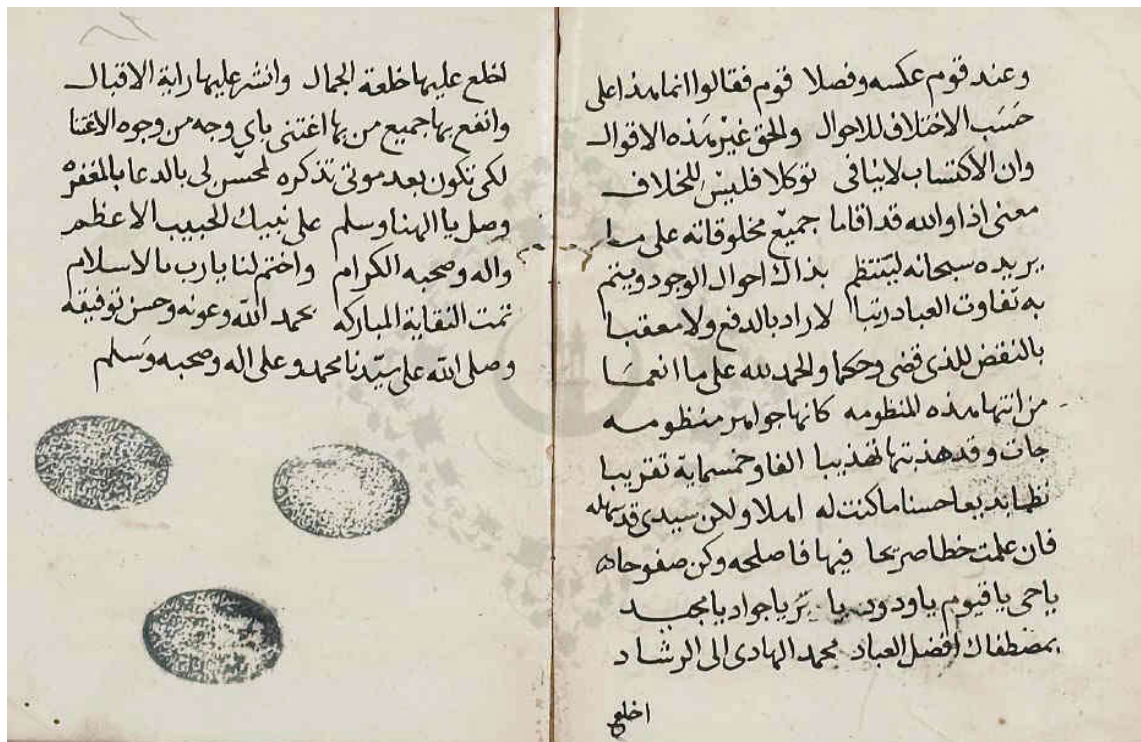
• النسخة الثاني: المكتبة الأزهرية:



غلاف نسخة المكتبة الأزهرية



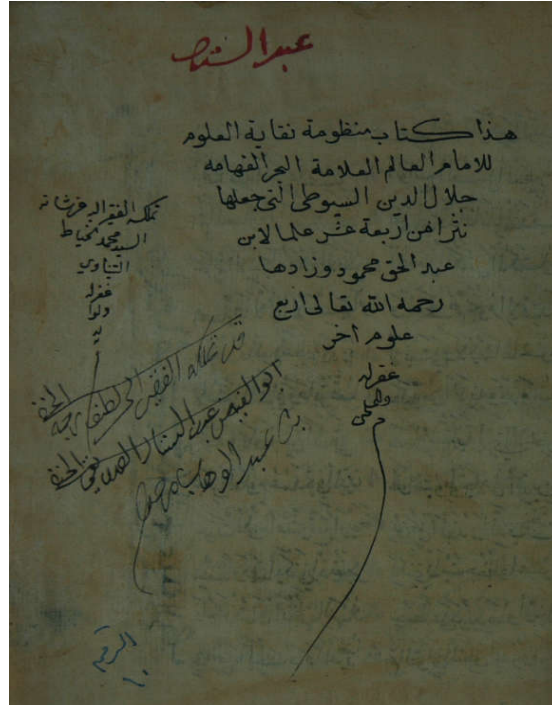
اللوحة الأولى من نسخة المكتبة الأزهرية



اللوحة الأخيرة من نسخة المكتبة الأزهرية

عَادِلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرِيُّ: عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ مَنَظُومَةٍ «رَوْضَةِ الْفُهْمِ فِي تَنْظِيمِ نَقَايَةِ الْعُلُومِ»...

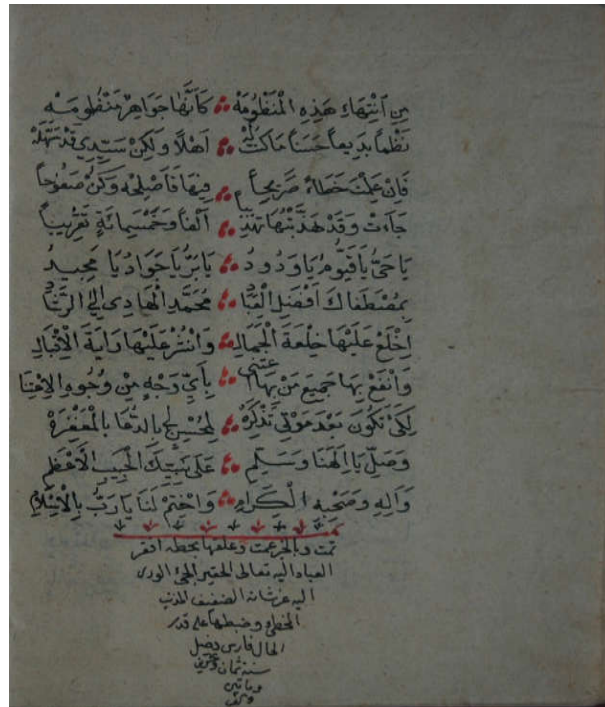
• النسخة الثالثة: نسخة الحرم المكي:



غلاف نسخة الحرم المكي



اللوحة الأولى من نسخة الحرم المكي



اللوح الأخير من نسخة الحرم المكي

• النسخة الرابعة: نسخة الشرح المسمى: «فتح الحي القيوم»:

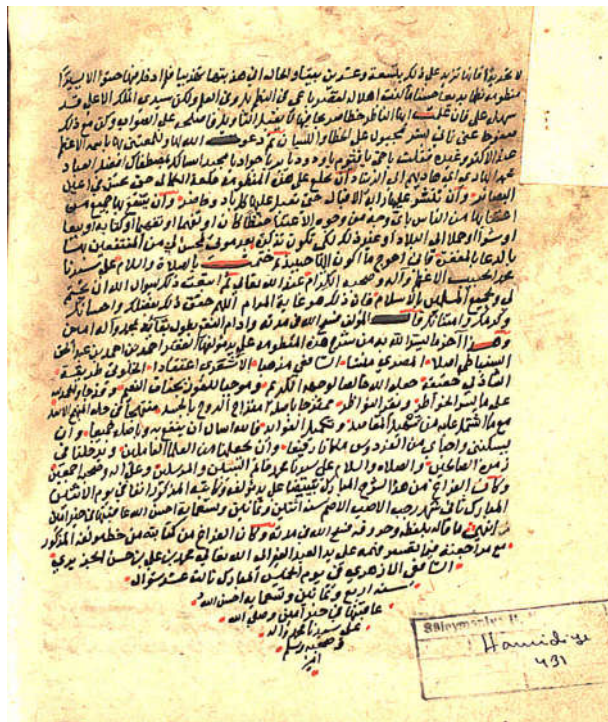


غلاف نسخة الشرح

عَادِلٌ بَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرِيِّ: عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ مَنَظُومَةٍ «رَوْضَةِ الْمُفْهِمِ فِي تَنْظِيمِ ثَقَايَةِ الْعُلُومِ»...



اللوحة الأولى من الشرح



اللوحة الأخير من الشرح

## الفصل الثاني

### النص المحقق

قال الشيخ شهاب الدين أحمد بن أحمد بن عبد الحق الشنباطي في منظومته:

«رَوْضَةُ الْفُهْمِ فِي نَظْمِ نَقَايَةِ الْعُلُومِ»

علم الحديث<sup>(38)</sup>:

- |   |                                                        |   |                                                                         |
|---|--------------------------------------------------------|---|-------------------------------------------------------------------------|
| 1 | عِلْمٌ بِجُمْلَةٍ مِنَ الْقَوَاعِدِ                    | * | يَتَلَكَّ عِرْفَانٌ لِحَالِ <sup>(39)</sup> وَارِدِ                     |
| 2 | لِسَنَدٍ وَالْمَتْنِ <sup>(40)</sup> ، ثُمَّ الْخَبَرِ | * | إِنْ طُرُقُهُ عُدَّتْ وَلَا تَنْحَصِرُ <sup>(41)</sup>                  |
| 3 | بَلْ مَنْ أَحَالَ الْعُرْفُ مِنْهُمْ الْكَذِبَ         | * | وَكَانَ ذَا كُلِّ الطَّبَاقِ قَدْ صَحِبَ                                |
| 4 | فَدُؤًا تَوَاتُرٍ، وَمَا سِوَاهُ                       | * | أَحَادُهُ <sup>(42)</sup> ، ثُمَّ إِذَا رَوَاهُ                         |
| 5 | ثَلَاثَةً فَمَا عَلا الْمَشْهُورُ <sup>(43)</sup>      | * | وَأَثْنَانِ فَالْعَزِيزُ <sup>(44)</sup> ، وَالْمَذْكُورُ               |
| 6 | بِوَاحِدٍ يُسَمَّى غَرِيبًا فَرْدًا                    | * | مُطْلَقًا إِنْ يَكُنْ لَهُ مَا خُذَا                                    |
| 7 | بِأَصْلِ إِسْنَادٍ <sup>(45)</sup> وَنَسَبًا مَتَى     | * | لَمْ يَكْ <sup>(46)</sup> مَقْبُولًا وَمَرْدُودًا أَتَى <sup>(48)</sup> |

(38) مثبتة في النسخ كلها إلا (ز). والمراد بها هنا: علوم الحديث، أو مصطلح الحديث.

(39) كذا في النسخ جميعها إلا (س) ففيها: (يَحَالِ).

(40) يعني: «علم الحديث: علمٌ بِجُمْلَةٍ مِنَ الْقَوَاعِدِ، يُعْرَفُ بِتِلْكَ الْجُمْلَةِ الْحَالُ الْوَارِدُ لِلْسَّنَدِ وَالْمَتْنِ مِنْ صِحَّةٍ وَحُسْنٍ وَضَعْفٍ، وَعُلُوٍّ وَنُزُولٍ، وَكَيْفِيَّةِ الْحَمْلِ وَالْأَدَاءِ، وَصِفَاتِ الرِّجَالِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ». فتح الحي القيوم (ل 48).

(41) أي: تَعَدَّدَتْ أَسَانِيدُهُ، أي رُوَاتُهُ، وَلَا تَنْحَصِرُ. فتح الحي القيوم (ل 48).

(42) أي الْخَبَرِ.

(43) «لِشُهْرَتِهِ وَوُضُوحِ أَمْرِهِ، وَيُسَمَّى الْمُسْتَفِيضُ - عَلَى رَأْيِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ - لِانْتِشَارِهِ وَشُيُوعِهِ بَيْنَ النَّاسِ. وَبَعْضُهُمْ غَايَرٌ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمُسْتَفِيضَ يَكُونُ مِنْ ابْتِدَائِهِ إِلَى انْتِهَائِهِ سَوَاءً، وَالْمَشْهُورُ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ». فتح الحي القيوم (ل 48).

(44) إِذَا رَوَاهُ اثْنَانِ فَهُوَ الْعَزِيزُ؛ لِقِلَّةِ وُجُودِهِ.

(45) أي: الْمَوْضِعُ الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهِ الْإِسْنَادُ وَيَرْجِعُ، فَيُسَمَّى غَرِيبًا، وَفَرْدًا مُطْلَقًا إِذَا كَانَ فِي أَصْلِ الْإِسْنَادِ، وَهُوَ طَرَفُهُ الَّذِي فِيهِ الصَّحَابِيُّ، وَلَوْ تَعَدَّدَتْ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ. وَالْمَذْكُورُ بِرِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَط. أي مِنْ بَعْدِ الصَّحَابِيِّ - كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْعَلَانِيُّ فِي نَهَايَةِ الْأَحْكَامِ - بِأَنْ لَمْ يَرَوْهُ مِنْ بَعْدِ الصَّحَابِيِّ غَيْرَ وَاحِدٍ، فِي أَيِّ مَوْضِعٍ مِنَ السَّنَدِ. الشرح (ل 49) بتصرف.

(46) في (س): (يَات).

(47) وَنَسَبًا مَتَى لَمْ يَكْ ثَابِتًا لَهُ فِي أَصْلِ الْإِسْنَادِ، بَلْ كَانَ فِي أَثْنَائِهِ بِالنَّسَبَةِ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ صِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ بَلَدَةٍ. فتح الحي القيوم (ل 49).

(48) الضَّمِيرُ فِي قَوْلِي: «أَتَى» زَاجِعٌ لِلْآخَادِ، أي: الْآخَاذُ بِأَقْسَامِهِ الثَّلَاثَةِ: الْمَشْهُورُ وَالْعَزِيزُ وَالْغَرِيبُ قَدْ أَتَى مَقْبُولًا وَمَرْدُودًا، أي: مُنْقَسِمًا إِلَيْهِمَا. فتح الحي القيوم (ل 49).

عَادِلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرِيُّ: عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ مَنْظُومَةٍ «رَوْضَةُ الْفُهْمِ فِي نَظْمِ نَقَايَةِ الْعُلُومِ»...

- 8 فَأَوَّلُ بِنَقْلِ عَدْلٍ كَمَلَا \* ضَبْطًا وَكَانَ سَنَدٌ مُصِلَا
- 9 بِأَلَا شُدُوزٍ وَبَغَيْرِ عِلَّةِ \* فَذَا صَحِيحٌ اسْمُهُ فِي الرُّتْبَةِ
- 10 تَفَاوَتْ أَفْرَادُهُ<sup>(49)</sup> فَإِنْ يَخِفْ \* ضَبْطُ فَذَاكَ حَسَنٌ مَعَ مَا وَصِفْ<sup>(50)</sup>
- 11 وَحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّحِيحِ<sup>(51)</sup> وَقَبْلُ \* زِيَادَةُ الرَّائِي لِذَيْنِ<sup>(52)</sup> وَجَعِلْ
- 12 مَا خَالَفَ الْأَرْجَحَ مِنْهُ الشَّاذَا<sup>(53)</sup> \* وَالْأَرْجَحُ الْمُحْفُوظُ قُلْتُ: هَذَا
- 13 يُفْهِمُ أَنَّ الشَّاذَّ مَا يَقْبُولُ \* مُخَالَفًا لِأَرْجَحِ مَقْبُولِ<sup>(54)</sup>
- 14 أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ غَيْرُهُ وَقَدْ \* خَالَفَ رَاجِحًا فَمُنْكَرٌ يُرَدُّ<sup>(55)</sup>
- 15 إِنْ يَكُ مِنْ مُعَارِضٍ لَهُ خَلَا \* فَمُحْكَمٌ إِلَّا وَجَمْعٌ قَدْ جَلَا
- 16 فَسَمِّهِ مُخْتَلَفَ الْحَدِيثِ<sup>(56)</sup> لَا<sup>(57)</sup> \* وَعُرِفَ الْأَخِيرُ مِنْ ذَيْنِ اجْعَلَا
- 17 نَاسِخًا السَّابِقَ مَنْسُوخًا فَإِنْ \* لَمْ يَعْرِفِ الْأَخِيرُ رَجَّحْ إِنْ يَبِينُ<sup>(58)</sup>
- 18 إِلَّا فَقِفْ<sup>(59)</sup>، وَالْفَرْدُ<sup>(60)</sup> إِنْ سَوَاهُ \* وَافَقَ مَعْنَى فِي الَّذِي حَوَاهُ
- 19 مُتَابِعٌ إِنْ الصَّحَابِيُّ اتَّخَذَ \* فِي الْجَانِبَيْنِ<sup>(61)</sup> مَا اتَّخَذَا قَدْ فَقَدْ

(49) في (س): (أجزاءه).

(50) أي: مع بَقِيَّةِ مَا وَصَفَ مِنْ شُرُوطٍ فِي تَعْرِيفِ الصَّحِيحِ. فتح الحي القيوم (ل 50).

(51) وَحُكْمُهُ -أي: الْحَسَنُ بِقِسْمِيهِ- حُكْمُ الصَّحِيحِ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُ. قاله في الشرح (ل 50).

(52) أي: وَقَبْلُ زِيَادَةِ الرَّائِي لِلصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ -وهو الْعَدْلُ الضَّابِطُ- عَلَى غَيْرِهِ؛ إِذْ هِيَ فِي حُكْمِ الْمُسْتَقِلِّ الَّذِي يَنْفَرِدُ بِهِ الرَّائِي الْمَذْكُورُ. هذا إِذَا لَمْ تُتَنَافَ رِوَايَةُ مَنْ لَمْ يَنْفَرِدْ. فتح الحي القيوم (ل 51).

(53) قال في الشرح (ل 51): «وَذَالُهُ -هنا وفيها يأتي- مُخَفَّفَةٌ؛ لِلرَّوْنِ».

(54) أي: أَنَّ مَا يَرَوِيهِ الْمَقْبُولُ مُخَالَفًا لِمَقْبُولٍ أَرْجَحَ مِنْهُ، هُوَ الشَّاذُّ. أفاده الشَّارِحُ (ل 51).

(55) وَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ غَيْرُ الْمَقْبُولِ مُخَالَفًا لِرَاجِحٍ -أي: مَقْبُولٍ- فَهُوَ مُنْكَرٌ. فتح الحي القيوم (ل 51) وأراد النَّاطِمُ أَنْ يُبَيِّنَ الْفَرْقَ بَيْنَ الشَّاذِّ وَالْمُنْكَرِ.

(56) إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ الْمَقْبُولُ خَالِيًا مِنْ مُعَارِضٍ فَهَذَا النَّوعُ هُوَ الْمُحْكَمُ. وَإِلَّا بِأَنْ لَمْ يَخُلْ مِنْ ذَلِكَ بِأَنْ وَجِدَ مَا يَمُارِضُهُ، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعَارِضُ مَقْبُولًا مِثْلَهُ، أَوْ يَكُونَ مُرَدِّدًا. فَالثَّانِي لَا أَثَرُ لَهُ؛ لِأَنَّ الْقَوِيَّ لَا يُؤَثَّرُ فِيهِ مُخَالَفَةُ الضَّعِيفِ. وَالْأَوَّلُ إِنْ جَلَا أَي: ظَهَرَ؛ جُمِعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعَارِضِ مِنْ غَيْرِ تَعَسُّفٍ. وَسَمَّيْنَا هَذَا النَّوعَ: مُخْتَلَفَ الْحَدِيثِ. فتح الحي القيوم (ل 51) بتصرف.

(57) أي: وَإِنْ لَا يَظْهَرُ جَمْعٌ بَيْنَهُمَا. فتح الحي القيوم (ل 51).

(58) فَإِنْ لَمْ يُعْرِفِ الْأَخِيرُ مِنْهَا فَرَجَّحَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ إِنْ ظَهَرَ لَكَ تَرْجِيحُهُ عَلَيْهِ بِمُرَجَّحٍ مِنَ الْمُرَجَّحَاتِ. الشرح (ل 52).

(59) أي: وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ لَكَ تَرْجِيحَهُ بِمُرَجَّحٍ مِنَ الْمُرَجَّحَاتِ فَقِفْ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الْمُرَجَّحُ. الشرح (ل 52).

(60) بِالتَّصْبِي، أَي: وَإِنْ وَافَقَ الْفَرْدُ سِوَاهُ. فتح الحي القيوم (ل 52).

(61) أَي: جَانِبِي الْمَتَابِعِ وَالْمَتَابِعِ. فتح الحي القيوم (ل 52).

- 20 \* فَسَمِّهِ حَيْثُ نَذِرَ بِالشَّاهِدِ<sup>(62)</sup> \* تَتَّبِعْ لَهُ مِنَ الْمَوَارِدِ
- 21 \* سَمَّ اعْتِبَارًا، ثُمَّ مَا مِنْهُ يُرَدُّ<sup>(63)</sup> \* لِلِسَقَطِ إِنْ كَانَ مِنَ أَوَّلِ السَّنَدِ
- 22 \* مُعَلَّقٌ، لَكِنْ مَا مِنْهُ جُعِلَ \* فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مِنْهُ قَدْ قَبِلَ
- 23 \* مَا جَاءَ فِيهِ بِأَدَاةِ<sup>(64)</sup> الْجُزْمِ \* أَوْ بَعْدَ تَابِعٍ فَذَلِكَ سَمٌّ<sup>(65)</sup>
- 24 \* مُرْسَلًا، أَوْ مِنْ بَعْدِ غَيْرِهِ وَلَا \* يَفُوقُ فَرْدٌ مُعْضَلٌ<sup>(66)</sup> إِلَّا أَجْعَلَا
- 25 \* مُنْقَطِعًا<sup>(67)</sup> فَإِنْ يَكُنْ سَقَطٌ خَفِيَ \* مُدَلَّسٌ<sup>(68)</sup> وَمَنْ بَتَدْلِسٍ يَفِي<sup>(69)</sup>
- 26 \* وَكَانَ مَوْثُوقًا بِهِ لَا يُقْبَلُ \* إِلَّا الَّذِي التَّخْدِثُ فِيهِ يَجْعَلُ
- 27 \* وَإِنْ يَكُنْ لِلطَّعْنِ<sup>(70)</sup> إِمَّا لِكُذِبِ<sup>1</sup> \* فَذَلِكَ مَوْضُوعٌ وَرَدُّهُ يَجِبُ
- 28 \* أَوْ تُهْمَةً<sup>2</sup> مَرْثُوكٌ أَوْ فِسْقٌ<sup>3</sup> يُرَى \* أَوْ غَفْلَةً<sup>4</sup> أَوْ غَلَطٌ<sup>5</sup> قَدْ كُتِرَا
- 29 \* فَمُنْكَرٌ فِي رَأْيٍ<sup>(71)</sup> أَوْ لِيَوْمِهِمْ<sup>6</sup> \* قَامَتْ بِهِ قَرِينَةٌ فَسَمٌّ
- 30 \* مُعَلَّلًا أَوْ لِخِلَافٍ<sup>7</sup> حَصَلَا \* مِنْهُ<sup>(72)</sup> بِتَغْيِيرٍ لِإِسْنَادٍ<sup>(73)</sup> جَلَا

(62) أي: وما قد فقد اتحاد الصحابي في الجانبين فسَمِّهِ حَيْثُ نَذِرَ بِالشَّاهِدِ. فتح الحي القيوم (ل 52).

(63) هذا شروع في القسم الثاني من الأحاد، وهو المردود، أي: ثُمَّ مَا يُرَدُّ مِنْهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ رَدُّهُ لِلْسَقَطِ مِنَ السَّنَدِ، أَوْ لِلطَّعْنِ فِي الرَّوَايَةِ... الشرح (ل 53).

(64) في (س): (بِأَدَاءٍ).

(65) عاد بالكلام على أنواع السقط في السند، فذكر أولاً: السقط من أول السند، وهو المعلق، ثم ذكر السقط بعد التابعي، وهو المرسَل.

(66) وإن كان ذلك السقط بعد غير التابعي - بأن يكون من أثناء الإسناد - فإن كان بِقَوْفٍ وَاحِدٍ - أي: اثنين فصاعداً ولاء في أي موضع كان... فهو مُعْضَلٌ. فتح الحي القيوم (ل 53).

(67) وإلا بأن كان واحداً، أو بِقَوْفِهِ لَا عَلَى الْوَلَاءِ، بَلْ مِنْ مَوْضِعَيْنِ مِنَ الْإِسْنَادِ أَوْ أَكْثَرَ، بِشَرْطِ أَلَّا يَزِيدَ السَّاقِطُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ عَلَى وَاحِدٍ؛ فَاجْعَلْهُ مُنْقَطِعًا. قالة الشارح (ل 53).

(68) فَإِنْ يَوْجَدُ سَقَطٌ خَفِيَ فِي سَنَدٍ فَالْمَرْوِي بِهِ مُدَلَّسٌ - بفتح اللام -، والراوي الفاعل لذلك مُدَلَّسٌ - بِكسرها - وهو: أَنْ يَرْوِيَ الرَّوَايَةَ عَنْ لَقِيهِ وَسَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ. فتح الحي القيوم (ل 54).

(69) يَفِي بِتَدْلِسٍ أَي: يَأْتِي بِهِ مِنَ الرَّوَاةِ. فتح الحي القيوم (ل 54).

(70) شروع في الثاني من قسمي المردود، وهو: مَا يَكُونُ رَدُّهُ لِلطَّعْنِ فِي الرَّوَايَةِ. ولهُ عَشْرَةُ أَسْبَابٍ، بَعْضُهَا أَشَدُّ مِنْ بَعْضٍ، خَمْسَةٌ مِنْهَا تَتَعَلَّقُ بِالْعَدَالَةِ، وَخَمْسَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالضَّبْطِ. ولم يحصل الاعتناء بتمييز أحد القسمين عن الآخر؛ لفائدة ترتيبها على الأشد في موجب الرد على سبيل التلويح. من شرح الناظم (ل 54).

(71) وهو رأي من لا يشترط في المنكر المخالفة للراجح. فتح الحي القيوم (ل 55).

(72) أي: حصل خلاف من الراوي للثقات.

(73) في (م): (بإسناد لتغيير).

عَادِلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرِيُّ: عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ مَنَظُومَةٍ «رَوْضَةُ الْفُهْمِ فِي نَظْمِ نَقَايَةِ الْعُلُومِ»...

- 31 فَسَمِّهِ مُدْرَجَهُ<sup>(74)</sup>، وَإِنْ حَاصِلٌ \* بِدَمَجٍ مَوْفُوفٍ بِمَرْفُوعٍ جَعَلُ
- 32 فَمُدْرَجُ الْمُتَنِّ، وَبِالتَّقْدِيمِ \* فِي سَنَدٍ أَوْ مَتْنٍ هِ الْكَرِيمِ<sup>(75)</sup>
- 33 فَسَمِّهِ الْمُقْلُوبَ، أَوْ بِالْبَدَلِ \* وَلَا مُرَجَّحٌ هُنَاكَ فَاجْعَلِ
- 34 مُضْطَرِبًا<sup>(76)</sup>، أَوْ كَانَ بِالتَّغْيِيرِ فِي \* نَقْطٍ فَسَمِّ ذَاكَ بِالْمُصَحَّفِ
- 35 أَوْ شَكْلٍ اذْعُهُ مُحَرَّفًا<sup>(77)</sup>، وَلَا \* تَجُوزُنْ فِي لَفْظِهِ أَنْ يُبَدَّلَا
- 36 بِمِثْلِهِ أَوْ نَقْصَهُ<sup>(78)</sup> إِلَّا لِمَنْ \* يَكُونُ عَالِمًا وَذَا بِشَرْطٍ أَنْ
- 37 يَكُونُ فِي غَيْرِ جَوَامِعِ الْكَلِمِ \* وَغَيْرِ نَحْوِ الذِّكْرِ مِمَّا قَدْ عَلِمَ
- 38 تَعَبُّدٌ بِهِ. فَإِنْ مَعْنَى خَفِيَ \* احْتِيجَ فِي ذَلِكَ لِلْمَوْالَفِ
- 39 فِي مُشْكِلٍ أَوْ فِي غَرِيبٍ<sup>(79)</sup> أَوْ جَرَى \* لِمَا بَرَأَوْا مِنْ جِهَالَةٍ<sup>80</sup> تُرَى
- 40 إِمَّا بِذِكْرِ نَعْتِهِ الْحَقِيقِيِّ أَوْ \* نَزَرَةَ مَنْ عَنْ ذَلِكَ الرَّاوي رَوُوا
- 41 أَوْ أَنْبَهُامِ الْإِسْمِ<sup>(80)</sup> إِنْ سُمِّيَ فَذَا \* إِنْ وَاحِدٌ مُنْفَرِدًا قَدْ أَخَذَا

(74) أي: مُدْرَجُ الْإِسْنَادِ.

(75) يعني تقديم بعض الكلمات وتأخير بعض. وقد يكون هذا التقديم والتأخير في السند، كمرّة بن كعب ينقلب إلى كعب بن مرّة. أو في المتن، كحديث: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ»، وهو مقلوب، وإنّما هو: «حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ». كما رواه أيضا البخاري ومسلم. أفاده في الشرح (ل 56).

(76) وإن حصل الخلاف منه بذكر البدل، أي: راوٍ أو متني بدل راوٍ أو متني آخر، ولا مرجّح هناك لأحد الراويين أو المتنين على الآخر؛ فاجعل اسمه مُضْطَرِبًا. فتح الحي القيوم (ل 56).

(77) أي: إن كانت المخالفة بتغيير حرف، مع بقاء صورة الخط؛ فما كان التغيير فيه بالنسبة إلى نقط الحروف فالمصحف، كتغيير «مَنْ صَامَ سِتًّا» إلى «مَنْ صَامَ شِبْتًا». وما كان التغيير فيه بالنسبة إلى شكل الحروف فالمحرّف. كتحرّيف «أَيُّ» إلى «أَيّ». وحاصل ما ذكره الناظم في المخالفة: 1- إن كانت المخالفة بتغيير سياق الإسناد فذاك «مُدْرَجُ الْإِسْنَادِ». 2- وإن كانت بدمج موقوف في مرفوع فذاك «مُدْرَجُ الْمُتَنِّ». 3- وإن كانت بتقديم أو تأخير فالمقلوب. 4- وإن كانت بإبدال راوٍ ولا مرجّح لإحدى الروايتين على الأخرى، فهذا هو «المضطرب». 5- وإن كانت بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق: فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فهو «المصحف». وإن كان بالنسبة إلى الشكل فهو «المحرّف».

(78) وَلَا تُجُوزُنْ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ إِبدَالَهُ بِمِثْلِهِ، أي: مساويه في المراد منه، أو نقصه أي: إيراد مختصراً. فتح الحي القيوم (ل 56).

(79) خفاء معنى الحديث قد يكون لغرابية اللفظ بأن يكون اللفظ مستعملاً بقلّة، أو لإشكال في مدلوله ومعناه، فيرجع في الأوّل لكتيب غريب الحديث، ولثاني في كتيب مشكل الحديث. أفاده في الشرح (ل 56).

(80) فأسباب جهالة الراوي ثلاثة: 1- أن يذكر بنعته الحقيّة دون المشهور، وهو تدليس الشيوخ. 2- لقلّة من رَوَوْا عَنْ ذَلِكَ الرَّاوي، وهو الدان. 3- أنبَهُام اسم الراوي، كأن يقول: حدّثني رجُلٌ، وهو المبهات. الشرح (ل 56-57).

- 42 عَنْهُ اذْعُهُ مَجْهُولٌ عَيْنٍ،<sup>(81)</sup> أَوْ بَلَا \* تَوَثَّقِهِ فَالْحَالُ قِيفٌ لِلْإِنْجِلَا<sup>(82)</sup>
- 43 أَوْ كَانَ ذَا لِدَعَةٍ<sup>9</sup> فَإِنْ نَفِي \* تَكْفِيرُهَا فَاقْبَلْهُ مَا لَمْ يُوصَفِ
- 44 بِكَوْنِهِ دَاعِيَةً أَوْ رَاوِيَا \* مُوَافَقًا فَكُنْ لَهُ مُنَاوِيَا<sup>(83)</sup>
- 45 أَوْ كَانَ ذَا لِسُوءٍ حَفْظٍ<sup>10</sup> لَزِمَا \* فَسَمِّ شَاذًا عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَا<sup>(84)</sup>
- 46 وَإِنْ طَرَا فَسَمِّهِ مُحْتَطًا<sup>(85)</sup> \* فَرُدَّ مَا رَوَاهُ مِنْ بَعْدِ الْحَطَا
- 47 ثُمَّ إِنْ الْإِسْنَادُ قَدْ تَنَاهَى \* إِلَى النَّبِيِّ فَذَاكَ قَدْ تَبَاهَى
- 48 فَسَمِّ بِالْمَرْفُوعِ<sup>(86)</sup> أَوْ بِالْمُسْنَدِ<sup>(87)</sup> \* أَوْ لِلصَّحَابِيِّ مَنْ عَلَى مُحَمَّدٍ
- 49 لَهُ اجْتِمَاعٌ مُؤْمِنًا بِهِ<sup>(88)</sup> وَقَدْ \* مَاتَ كَذَا فَذَاكَ مُوقُوفًا وَرَدَّ
- 50 أَوْ تَابِعِي مَنْ مُؤْمِنًا بَدَا<sup>(89)</sup> اجْتَمَعَ \* فَمَنْ أَتَى بَعْدَ فَمَقْطُوعًا وَقَعَ<sup>(90)</sup>
- 51 فَإِنْ يَقِلَّ عَدَدُ فَوْصِفَا \* بِالْعَالِ<sup>(91)</sup> لَوْ<sup>(92)</sup> لَشَيْخٍ<sup>(93)</sup> مَنْ قَدْ صَنَعَا

- (81) أي: وإن سُمِّي الراوي، فإن كان قد أخذ عنه واحدًا، مُتَّفِرِّدًا بالأخذ عنه، ولم يأخذ عنه غيره فهذا مجهول العين. فتح الحي القيوم (ل 57) بتصرف.
- (82) وإن كان قد أخذ عنه أكثر من واحد - مع عدم توثيقه وتجريحه - فهذا اذْعُهُ مجهول الحال والمستور، فلا يُطلق القول بقبوله ولا يرد، بل يقال: هو موقوف إلى انجلا أي ظهور حاله. فتح الحي القيوم (ل 57).
- (83) يعني: أن حديث صاحب البدعة مردود في حالتين: أن يكون داعية لبدعته، أو كان ظاهر ما يرويه يوافق بدعته. «فكن له مُنَاوِيَا أي: كن للمؤصوف بأحد الصفتين المذكورتين مُعَادِيًا، فلا تأخذ عنه». فتح الحي القيوم (ل 57).
- (84) سوء الحفظ في الراوي: ألا يترجح جانب إصابته على جانب خطئه. فإن لزم الراوي في جميع حالاته فسَمِّ حديث ذلك الراوي شاذًا عند بعض علماء الحديث. الشرح (ل 57).
- (85) وإن طرأ عليه [أي: سوء الحفظ] لكبره أو لذهاب بصره، أو احتراق كتبه، أو عديمها وكان يعتمدُها فرجع لحفظه فساء فسَمِّ ذلك الراوي مُحْتَطًا. فتح الحي القيوم (ل 57).
- (86) فيدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق، دون الموقوف والمقطوع، وهذا هو المشهور. الشرح (ل 58).
- (87) أو بالمُسْنَد: صريح في أن المرفوع والمسند مترادفان... لكن لا يلزم عليه أن يصدق المسند على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان مرفوعًا، ولا قائل به. قاله في الشرح (ل 58).
- (88) في (م): (له).
- (89) في (ز): (به).
- (90) فالمقطوع: ما انتهى إسناده إلى التابعي فمن بعده. والتابعي: من اجتمع بالصحابي، مؤمنًا بالنبي ﷺ، ومات على ذلك. أفاده في الشرح (ل 59).
- (91) أي إن قلَّ عدد رجال الإسناد فيوصف بالعالِي، وهو العلُو المطلق.
- (92) في (ز): (أو).
- (93) في (م): (بشيخ).

عَادِلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرِيُّ: عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ مَنَظُومَةٍ «رُوضَةِ الْفُهْمِ فِي نَظْمِ تَقَايَةِ الْعُلُومِ»...

- 52 لَا مِنْ طَرِيقٍ ذَاكَ بَلْ أُخْرَى وَصَلْ \* مُوَافَقُهُ<sup>(94)</sup> أَوْ شَيْخٍ شَيْخِهِ بَدَلْ
- 53 كَذَلِكَ مَا فَوْقَ<sup>(95)</sup> وَإِنْ سَاوَى سَنَدْ \* مُصَنَّفٍ فَذَا مُسَاوَاةٌ يَعْدُ<sup>(96)</sup>
- 54 أَوْ سَنَدَ التَّلْمِيزِ فَالْمُصَافِحَةُ \* كَأَنَّهُ قَدْ جَاءَهُ وَصَافِحُهُ<sup>(97)</sup>
- 55 فِي كُلِّ ذَا يُقَابِلُ النُّزُولُ<sup>(98)</sup> \* أَوْ عَنْ قَرِينِهِ رَوَى نَقُولُ<sup>(99)</sup>
- 56 رِوَايَةَ الْأَقْرَانِ<sup>(100)</sup>، أَوْ كُلُّ رَوَى \* عَنْ آخِرٍ فَذَا مُدَبَّجًا<sup>(101)</sup> حَوَى
- 57 أَوْ دُونَهُ رِوَايَةَ الْأَكْبَارِ \* عَنِ الْأَصَاغِرِ أَدْعُهُ لِلنَّظَرِ<sup>(102)</sup>
- 58 رِوَايَةَ الْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ \* مِنْهُ<sup>(103)</sup> وَلَوْ كَانَ ذَوِي تَنَائِي
- 59 مَوْتًا قَرِينَانِ فَذَاكَ سُمِّيَا \* بِسَابِقٍ وَلَا حَقِّ<sup>(104)</sup> مَا رَوِيَا
- 60 مُتَّفَقًا رِجَالُهُ فِيهِ عَلَى \* شَيْءٍ فَذَاكَ سَمُّهُ الْمُسْلَسَلَا<sup>(105)</sup>

(94) يعني: قد يكون العلو نسبياً، أي بالنسبة لأحد العلماء المصنفين كمالك أو أحمد، أو البخاري أو غيره. «ويقع في العلو النسبي: الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة. فلو وصل راوٍ في حديثٍ لشيخٍ مُصَنَّفٍ مِنْ مُصَنَّفِي الْحَدِيثِ، لَا مِنْ طَرِيقٍ ذَلِكَ الْمَصْنَفِ، بَلْ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى فَذَلِكَ الْمَوَافَقَةُ». قاله في الشرح (ل 60).

(95) فَإِنْ وَصَلَ إِلَى شَيْخٍ شَيْخِهِ فَمَا فَوْقَ فَيُسَمَّى: الْبَدَلُ.

(96) فالمساواة: هي اشتواء عدد رجال الإسناد من الراوي إلى آخر الإسناد مع إسناد أحد المصنفين، سواء كان إلى النبي ﷺ، أو إلى إمامٍ مُعْتَمَدٍ.

(97) أو ساوى سَنَدَ تَلْمِيزِ ذَلِكَ الْمَصْنَفِ، فَهُوَ الْمَصَافِحَةُ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِالْمَصَافِحَةِ بَيْنَ مَنْ تَلَفَّاهَا، فَكَانَ ذَلِكَ الرَّاوي قَدْ جَاءَ ذَلِكَ الْمَصْنَفَ وَصَافِحَهُ. فَتَحَ الْحَي الْقِيَوْمَ (ل 60).

(98) وَيُقَابِلُ الْعُلُوَّ فِي كُلِّ مَا ذَكَرَ مِنْ أَقْسَامِهِ: النَّزُولُ، فَيَكُونُ كُلُّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الْعُلُوِّ يُقَابِلُهُ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ النَّزُولِ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْعُلُوَّ قَدْ يَقَعُ غَيْرَ تَابِعٍ لِلنَّزُولِ. فَتَحَ الْحَي الْقِيَوْمَ (ل 60).

(99) فِي (م): (يُقَابِلُ النَّزُولَ... نَقُولًا).

(100) إِذَا رَوَى رَاوٍ عَنْ قَرِينِهِ - وَهُوَ الْمَشَارِكُ لَهُ فِي السَّنِّ، بَأَنْ يَكُونَ مَوْلَدُهُ قَرِيبًا مِنْ مَوْلَدِهِ، أَوِ الْمَشَايِخِ، بَأَنْ يَكُونَ أَحَدٌ عَنْ غَالِبٍ مَنْ أَحَدَ عَنْهُ - فَهَذَا النَّوْعُ: رِوَايَةُ الْأَقْرَانِ. أَفَادَهُ النَّازِمُ فِي شَرْحِهِ (ل 60).

(101) فَإِنْ رَوَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَرِينَيْنِ عَنِ الْآخَرِ، فَهُوَ الْمُدَبَّجُ.

(102) فَإِنْ رَوَى عَمَّنْ هُوَ دُونَهُ وَأَقَلَّ مِنْهُ فِي السَّنِّ أَوْ فِي الْقَدْرِ فَيُسَمَّى: رِوَايَةُ الْأَكْبَارِ عَنِ الْأَصَاغِرِ.

(103) أَيْ: وَيَدْخُلُ فِي هَذَا النَّوْعِ، وَهُوَ: رِوَايَةُ الْأَكْبَارِ عَنِ الْأَصَاغِرِ: رِوَايَةُ الْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ.

(104) أَيْ: وَلَوْ كَانَا قَرِينَانِ أَيْ: مُتَشَارِكَيْنِ فِي الْأَخْذِ عَنْ شَيْخٍ، ذَوِي تَنَائِي أَيْ: تَبَاعُدٍ مَوْتًا بَأَنْ يَتَبَاعَدَ مَوْتَاهُمَا سُمِّيَ ذَلِكَ النَّوْعُ بِالسَّابِقِ وَاللَّاحِقِ. فَتَحَ الْحَي الْقِيَوْمَ (ل 61).

(105) الْإِسْنَادُ الَّذِي رَوَى مُتَّفَقًا رِجَالُهُ فِيهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ صِغَةٍ أَوْ وَصْفٍ أَوْ حَالٍ فِعْلِيٍّ أَوْ قَوْلِيٍّ؛ فَذَاكَ الْإِسْنَادُ سَمُّهُ الْمُسْلَسَلُ. فَهُوَ مِنْ صِفَةِ الْإِسْنَادِ، وَمَنْ جَعَلَهُ مِنْ صِفَةِ الْحَدِيثِ فَقَدْ تَجَوَّزَ. فَتَحَ الْحَي الْقِيَوْمَ (ل 61).

- 61 في الإِسْمِ إِنْ يَتَّفَقُوا فَمُتَّفَقٌ \* مُفْتَرَقٌ<sup>(106)</sup> أَوْ رَسْمٌ مِمَّ فَيَنْطَلِقُ
- 62 مُؤْتَلَفٌ مُخْتَلَفٌ<sup>(107)</sup> عَلَيْهِ أَوْ \* لَا بَأْسَ<sup>(108)</sup> بِخُلْفٍ مُتَشَابِهًا دَعَا<sup>(109)</sup>
- 63 وَصَيَغُ الْأَدَا سَمِعْتُ وَكَذَا \* حَدَّثَنِي<sup>1</sup> وَذَيْنِ<sup>(110)</sup> لِلْإِمْلَا خَذَا<sup>(111)</sup>
- 64 وَبَعْدَهُ أَخْبَرَنِي قَرَأْتُ<sup>2</sup> \* وَذَانِ لِلْقَارِي عَلَيْهِ قُلْتُ
- 65 يَجُوزُ فِي التَّخْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ \* إِبْدَالُ ذَا بَذَا لَدَى الْبَخَارِي
- 66 بَعْدُ قَرَأَ أَخْبَرَ مَعَ نَا<sup>(112)</sup> وَأَنَا \* أَسْمَعُ قَدْ قَرِي لِسَامِعٍ عَنَّا<sup>(113)</sup>
- 67 فَعَنْ وَابْنَا ذَانِ لِلْإِجَازَةِ<sup>3</sup> \* شَافَهُ إِنْ مُشَافَهَا أَجَازَهُ<sup>(114)</sup>
- 68 كَتَبَ لِي<sup>4</sup> إِذَا<sup>(115)</sup> يَتْلُكَ مِنْ بَلَدٍ \* كَاتَبَهُ<sup>(116)</sup> وَجَازَ إِيَّاهُ وَرَدَ
- 69 مُقَيَّدًا وَمُطْلَقًا<sup>(117)</sup> وَدَاخِلَهُ \* بَعْضُ مِنَ التَّدْلِيسِ<sup>(118)</sup> مَا الْمُنَاوَلَةُ<sup>5</sup>

- (106) أي: إن اتَّفَقَ الراويان في الاسمِ وافترقا في الذاتِ فهو: المتَّفَقُ والمُتَّفَرِّقُ، ويشْمَلُ ذلك: الاتِّفَاقُ في الاسمِ، أو مع اسم الأب، أو الكُنَى والأنساب.
- (107) فإن اتَّفَقَا في الرَّسْمِ، واختلفا في الشَّكْلِ أو النِّقْطِ فالْمُؤْتَلَفُ والمُخْتَلَفُ. ويشْمَلُ ذلك: الأسماء والأنساب. مثل: سَلَامٍ وَسَلَامٍ، وَغَنَامٍ وَعَنَامٍ، وَالْحَمَالِ وَالْجَمَالِ، ونحوها.
- (108) كتبت في (م): (لا بل) واللام مُلْحَقٌ بِخَطِّ مُغَايِرٍ.
- (109) بَأَنْ يَتَّفَقَ الْآبَاءُ فِي لَفْظِ الْأِسْمِ، وَالْأَبْنَاءُ فِي الرَّسْمِ، أَوْ بِخُلْفٍ، أَيْ الْعَكْسِ. فَسَمَوْهُ مُتَشَابِهًا. وهو نوعٌ مُركَّبٌ مِنَ النَّوعَيْنِ السَّابِقَيْنِ. كَيَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ. وَكَمُوسَى بْنِ عَلِيٍّ -بِفَتْحِ الْعَيْنِ-، وَمُوسَى بْنُ عَلِيٍّ -بِضَمِّ الْعَيْنِ.
- (110) وقع في (م): (وذاك).
- (111) أي أَنَّ صِيغَتِي الْأَدَاءِ: سَمِعْتُ وَحَدَّثَنِي تُسْتَعْمَلُ لِمَا تَحْمَلُهُ الرَّأْيُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ.
- (112) أي: قَرَأَ وَأَخْبَرَ، وَقَرَأْنَا وَأَخْبَرْنَا.
- (113) هو بِتَخْفِيفِ النَّونِ، أَيْ: قَصَدَ السَّعَاةَ. فَتَحَ الْحِي الْقِيَوْمَ (ل 62).
- (114) شَافَهَنِي فَلَانُ أَيْ: أَجَازَهُ مُشَافَهَا لَهُ بِالْإِجَازَةِ. وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْمَكَاتِبَةِ. الشَّرْحُ (ل 62).
- (115) فِي (س): (إذ).
- (116) وَكَتَبَ لِي، إِذَا كَاتَبَهُ بِتِلْكَ -أَيْ: الْإِجَازَةِ- مِنْ بَلَدٍ، كَمَا تَقُولُ ذَلِكَ إِذَا كَاتَبَهُ بِالْحَدِيثِ، سِوَاءِ أَذِنَ لَهُ فِي رِوَايَتِهِ أَمْ لَا. لَكِنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ لَا يُطْلِقُونَ «كَتَبَ لِي» إِلَّا إِذَا كَاتَبَهُ بِالْحَدِيثِ، فَلَا يُطْلِقُونَهُ إِذَا كَاتَبَهُ بِالْإِجَازَةِ. وَالتَّقْيِيدُ بِقَوْلِي: «مِنْ بَلَدٍ» جَرَى عَلَى الْعَالِمِ، وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ. قَالَه الشَّارِحُ (ل 62).
- (117) أَيْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْإِخْبَارِ فِيهَا مُقَيَّدًا، بَأَنْ يَقُولَ: أَخْبَرَنِي إِجَازَةً، أَوْ مُشَافَهَةً، أَوْ مُكَاتَبَةً. أَوْ مُطْلَقًا بِدُونِ تَقْيِيدٍ. أَفَادَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الشَّرْحِ (ل 62).
- (118) أَيْ: أَنْ مَا ذُكِرَ مِنَ الْمَشَافَهَةِ وَالْمَكَاتَبَةِ دَخَلَهُ بَعْضُ تَدْلِيسٍ، أَيْ إِذَا قَالَ: شَافَهَنِي فَلَانُ، أَوْ أَخْبَرَنِي مُشَافَهَةً، أَوْ كَتَبَ لِي، أَوْ أَخْبَرَنِي مُكَاتَبَةً، فَأَمَّا الْمَشَافَهَةُ فَتَوْهْمُ مُشَافَهَتِهِ بِالتَّحْدِيثِ، وَهُوَ إِنَّمَا شَافَهَهُ بِالْإِجَازَةِ. وَأَمَّا الْكِتَابَةُ فَتَوْهْمُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ بَعِيْنَهُ، وَهُوَ إِنَّمَا كَتَبَ إِلَيْهِ بِالْإِجَازَةِ فَقَط. أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الشَّرْحِ (ل 62).

عَادِلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرِيُّ: عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ مَنْظُومَةٍ «رَوْضَةِ الْفُهْمِ فِي تَطْمِيقِ الْعُلُومِ»...

- 70 قَارَنَ أَرْفَعُ الْجَمِيعِ وَشَرُطَ \* إِجَازَةً هَا<sup>(119)</sup> فِي ذَا رِبْطٍ<sup>(120)</sup>
- 71 6 وَجَادَةٌ<sup>(121)</sup> 7 وَصِيَّةٌ<sup>(122)</sup> 8 إِعْلَامٌ<sup>(123)</sup> \* ثُمَّ مِنَ الْأَنْسَوَاعِ<sup>(124)</sup> مَا الْأَقْوَامُ
- 72 لَا تَغْتَنِّي عَنْ عِلْمِهِ فَلَيْسَتْ فَدٌ \* مَا لِلرُّوَاةِ مِنْ طَبَاقٍ<sup>(126)</sup> 1 وَبَلَدٌ<sup>(126)</sup>
- 73 وَالْحَالِ<sup>(125)</sup> 3 تَعْدِيلًا وَجَزَحًا وَرُتَبَ \* هَذَيْنِ وَالْأَشْمَاءُ<sup>(127)</sup> 4 هُمُ مَعَ اللَّقَبِ<sup>(127)</sup> 5
- 74 كُنَى<sup>(128)</sup> 6 وَأَنْسَابٌ<sup>(128)</sup> 7 وَمَنْ قَدْ نُسِبَا \* لِغَيْرِ الْآبِ وَمُؤَافِقٍ<sup>(129)</sup> 9 أَبَا
- 75 وَجَدًا أَوْ شَيْخًا وَشَيْخَهُ<sup>(125)</sup> 10 سُمَّا \* وَمَنْ لَهُ رَاوٍ وَشَيْخٌ نَظْمًا
- 76 فِي اسْمٍ<sup>(129)</sup> 11 مَوَالٍ<sup>(129)</sup> 12 إِخْوَةٌ<sup>(129)</sup> 13 آدَابٌ<sup>(129)</sup> \* مَشَايِخُ كَذَلِكَ الطُّلَّابُ<sup>(129)</sup>
- 77 سِنَّ تَحْمُلِ<sup>(130)</sup> الْحَدِيثِ<sup>(130)</sup> 15 وَالْأَدَا<sup>(130)</sup> 16 \* وَكُتِبَ<sup>(131)</sup> 17 سَمَاعُهُ<sup>(131)</sup> 18 وَإِذْ بَدَا
- 78 تَأَهُلٌ<sup>(132)</sup> 19 صُنْفُهُ<sup>(132)</sup> 19 وَرَتَبَا \* أَسْبَابُهُ<sup>(133)</sup> 20 وَذِي لِمَنْ قَدْ طَلَبَا
- 79 مَرَجِعُهَا النَّقْلُ وَلَا تَدْخُلُ فِي \* ضَبْطٍ فَرَاغَهَا مِنَ الْمَصْنَفِ<sup>(134)</sup>

(119) أي: وما قَارَنَ المناوَلَةَ مِنْ أَنْوَاعِ الإِجَازَةِ أَرْفَعُ جَمِيعَهَا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْيِينِ وَالتَّشْخِصِ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا بِمَنْزِلَةِ السَّمَاعِ... وَصُورَةُ الْمَنَاوَلَةِ: أَنْ يَدْفَعَ الشَّيْخُ أَصْلَهُ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ لِلطَّلِبِ، أَوْ يُحْضِرُ الطَّالِبُ الْأَصْلَ لِلشَّيْخِ فَيَدْفَعُهُ لَهُ بَعْدَ تَأْمُلِهِ، وَيَقُولُ لَهُ: هَذَا رِوَايَتِي عَنْ فُلَانٍ فَارْزُوهُ عَنِّي. وَأَجْزَتْكَ بِهِ. وَشَرُطَ لَهَا الإِجَازَةَ، فَلَا تَصِحُّ الرِّوَايَةُ بِالْمَنَاوَلَةِ إِلَّا إِذَا قَارَنَتْهَا إِجَازَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. فَتَحَ الْحَيُّ الْقِيُومُ (ل 62).

(120) أي: رُبِطَ بِالْمَنَاوَلَةِ فِي اشْتِرَاطِ مُقَارَنَةِ الإِجَازَةِ لَهَا: الْوِجَادَةُ وَالْوَصِيَّةُ وَالْإِعْلَامُ. فَتَحَ الْحَيُّ الْقِيُومُ (ل 62) بِتَصْرِفٍ.

(121) وَهِيَ: أَنْ تَحِدَّ بِخَطِّ تَعْرِفَ كَاتِبَهُ فَتَقُولَ: وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ. وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُ بِذَلِكَ إِلَّا مَعَ الإِجَازَةِ.

(122) وَالْوَصِيَّةُ، وَهِيَ: أَنْ يُوصِيَ عِنْدَ مَوْتِهِ أَوْ سَفَرِهِ بِأَصْلِهِ لِمُعَيَّنٍ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ رِوَايَتُهُ عَنْهُ بِذَلِكَ إِلَّا مَعَ الإِجَازَةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

(123) وَالْإِعْلَامُ، وَهُوَ: أَنْ يُعْلِمَ الشَّيْخُ أَحَدَ الطَّلِبَةِ بِأَنِّي أَرْوِي الْكِتَابَ الْفُلَانِي عَنْ فُلَانٍ، فَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَعْلَمَهُ رِوَايَتَهُ بِذَلِكَ إِلَّا مَعَ الإِجَازَةِ. ذَكَرَهَا جَمِيعًا فِي الشَّرْحِ (ل 62).

(124) وَذَكَرَ بَعْدَهُ عِشْرِينَ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ.

(125) قَالَ الشَّارِحُ (ل 63): مِنْ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ مَا الْأَقْوَامُ - أي: الْمُحَدِّثُونَ - لَا يَغْتَنِّي عَنْ عِلْمِهِ، فَيَنْبَغِي اسْتِفَادَتُهُ مِنَ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِيهِ. وَهُوَ عِشْرُونَ نَوْعًا.

(126) هَذَا النَّوعُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي: طَبَقَاتُ الرِّوَاةِ، وَبُلْدَانُهُمْ.

(127) 3- مَرَاتِبُ الْجَزْحِ وَالتَّعْدِيلِ. 4- مَا هُمْ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَجْرَدَةِ عَنِ الْأَلْقَابِ وَالْكُنَى وَالْأَنْسَابِ. 5- الْأَلْقَابُ.

(128) 6- مَعْرِفَةُ الْكُنَى. 7- مَعْرِفَةُ الْأَنْسَابِ. 8- مَنْ نُسِبَ لِغَيْرِ أَبِيهِ. 9- مَنْ وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَ أَبِيهِ وَجَدَّو. 10- مَنْ وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَ شَيْخِهِ وَشَيْخِ شَيْخِهِ.

(129) 11- مَنْ أَتَّفَقَ اسْمُ الرَّوَايِ عَنْهُ مَعَ اسْمِ شَيْخِهِ. 12- مَعْرِفَةُ الْمَوَالِي. 13- مَعْرِفَةُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ. 14- آدَابُ الشَّيْخِ وَالطَّلِبِ.

(130) وَقَعَ فِي (م): (تَوَلَّدَ) وَلَيْسَ لَهُ مَعْنَى.

(131) 15- سِنَّ تَحْمُلِ الْحَدِيثِ. 16- سِنَّ أَدَاءِ الْحَدِيثِ. 17- كِتَابَةُ الْحَدِيثِ. 18- كَيْفِيَّةُ سَمَاعِ الْحَدِيثِ.

(132) فِي (ز): وَرُتَبًا

(133) 19- تَصْنِيفُ الْحَدِيثِ وَتَرْتِيبُهُ عَلَى الْأَبْوَابِ أَوْ الْمَسَانِيدِ، أَوْ الْعِلَالِ، أَوْ غَيْرِهَا. 20- أَسْبَابُ الْحَدِيثِ.

(134) أَي هَذِهِ الْأَنْوَاعُ الْمَذْكُورَةُ - بَلْ وَكَثِيرٌ مِمَّا قَبْلَهَا - مَرَجِعُهَا النَّقْلُ الْمُخْصَصُ، وَلَا تَدْخُلُ فِي ضَبْطِ أَيِّ ضَابِطٍ يَشْمَلُهَا، فَإِنْ أَرَدْتَ الْوُقُوفَ عَلَى حَقَائِقِهَا

وَاسْتِيعَابِهَا فَرَاغَهَا مِنَ الْمَصْنَفَاتِ فِيهَا. أَفَادَهُ فِي الشَّرْحِ (ل 66)

## الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

## أهم النتائج والتوصيات:

1- منظومة «روضة الفهوم في نظم نقاية العلوم» للشيخ الشنباطي نظمٌ بديعٌ رائعٌ، حوى فنوناً عدة -تبعاً لأصله النقاية-، سهلٌ فيه متنُ النقاية للإمام السيوطي، ولخصّ مباحثه وأبوابه، وأكمل مسائله، وزاد عليه ما يحتاج إليه. فالعناية به وتحقيقه من الأهمية بمكان.

2- اشتمل النظم على أنواع أخرى من علوم الشريعة، كالنفسير، والعقائد، وأصول الفقه، والفرائض، وغيرها.

3- أمّا ما يتعلّق بعلم الحديث من هذا النظم فقد جاء في تسعة وسبعين بيتاً، مُشمّلة على سبعين نوعاً من أنواع علوم الحديث.

4- تابع النّاظم في ترتيبه الإمام السيوطي في متن النقاية.

5- لم يقتصر الشنباطي على ما في النقاية، بل زاد عليه زيادات، استفاد أكثرها من متن النخبة وشرحها للحافظ ابن حجر رحمهما الله، ومن غيره.

6- شرح المؤلف هذا النظم في كتابه: «فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم»، وله فيه ترجيحاته واستدراكات خالف فيها السيوطي، تستحق الجمع والدراسة، فأوصي بذلك.

7- نظم بعض أهل العلم متن النقاية للإمام

السيوطي، ولم يُحقّق منها شيء إلى الآن، وفيها نفعٌ كثيرٌ في تسهيل العلم، فأوصي بالبحث عنها، وتحقيقها.

\*\*\*

## قائمة المصادر والمراجع

الأعلام. الزركلي، خير الدين، ط 15، بيروت: دار العلم للملايين، 2002م.

إمتاع الفضلاء بترّاجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري. الساعاتي، إلياس بن أحمد حسين البرماوي، ط 1، السعودية: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 1421هـ.

إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. البغدادلي، إسماعيل باشا بن محمد أمين، عني بتصحيحه: محمد شرف الدين، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

تاريخ التراث العربي. سزكين، فؤاد، راجعه: د. عرفة مصطفى، د. سعيد عبد الرحيم، د. ط، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1411هـ.

خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. المحبّي، محمد أمين بن فضل الله، د. ط، بيروت: دار صادر، د.ت.

درة الحجال في أسماء الرجال. المكناسي، أحمد بن محمد، تحقيق: محمد الأحدي أبو النور، ط 1، القاهرة: دار التراث، 1391هـ.

ديوان الإسلام. الغزي، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن. تحقيق: سيد كسروي حسن، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر، ومحمود الأرناؤوط، ط 1، بيروت: دار ابن كثير، 1416هـ.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، ط 1، بيروت: دار مكتبة الحياة، 1412هـ.

عَادِلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرِيِّ: عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ مُنْظُومَةٍ «رَوْضَةِ الْفُهْمِ فِي تَنْظِيمِ نَقَايَةِ الْعُلُومِ»...

- طبقات الوسطى، لواقع الأنوار القدسية في مناقب العلماء الصوفية. الشعراي، عبد الوهاب، تحقيق: محمد أديب الجادر، ط1، سوريا: دار ضياء الشام، 1443 هـ.
- الغصن الداني في ترجمة وحياة الشيخ عبد الرحمن التتالي. باي بلعام، محمد عبد القادر، ط1، الجزائر: دار هومه، 2004 م.
- فتح الحلي القيوم بشرح روضة الفهوم. السنباطي، أحمد بن أحمد بن عبد الحق، مخطوط.
- فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية. الخيمي، صلاح محمد، ط3، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1403 هـ.
- فهرس آل البيت. الخيمي، صلاح محمد، ط2، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1403 هـ.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات. الكتاني، عبد الحلي، تحقيق: إحسان عباس، ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1982 م.
- فهرس المخطوطات العربية في المكتبة الوطنية النمساوية. تحقيق وتعريب: محمد عايش، ط1، جدة: مؤسسة سقيفة الصفا العلمية، 1429 هـ.
- قطف الثمر في رفع أسانيد المنصفات في الفنون والأثر. الفلاني، صالح بن محمد العمري، تحقيق: عامر حسن صبري، ط1، مكة المكرمة: دار الشروق، 1405 هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، عني بتصحيحه: محمد شرف الدين بالتقايا، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1941 م.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة. الغزي، نجم الدين محمد بن محمد، تحقيق: خليل منصور، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418 هـ.
- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1413 هـ.
- معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)». إعداد: قره بلوط، علي الرضا، وأحمد طوران، ط1، تركيا: دار العقبة، 1422 هـ.
- معجم المؤلفين. كحالة، عمر رضا، مكتبة المثنى، د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1431 هـ.
- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم». جمع وإعداد: الزيري، وليد بن أحمد الحسين، والقيسي إيباد بن عبد اللطيف، والحبيب مصطفى بن قحطان، ط1، بريطانيا: مجلة الحكمة، مانشستر، 1424 هـ.
- النور السافر عن أخبار القرن العاشر. العيدروس، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405 هـ.
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري. المرصفي، عبد الفتاح بن السيد عجمي، ط2، المدينة المنورة: مكتبة طيبة، د. ت.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. البغدادي، إسماعيل باشا، د. ط، بيروت: إحياء التراث العربي، 1955 م.

\*\*\*